المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية

سلسلة البحوث في المجال التشريعي
الورقة رقم 4

الأخلاقيات في المجال التشريعي

تحليل مقارن

- دور الهيئات التشريعية في محاربة الفساد
- مدونة السلوك
- قواعد الأخلاقيات وشروط التصريح عن الثروة
- التطبيق والتحسيس

إن المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية مدين لمؤسسة NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY التي عملت على توفير الموارد المالية الضرورية لإخراج هذه السلسلة من الأبحاث في المجال التشريعي إلى الواقع. قام بإعداد هذه الوثيقة جون ويلي (John Whaley) العضو في فريق المعهد تحت إدارة وإشراف سوزن بيندا (Susan Benda) المديرة بالمعهد المكلفة بالبرامج الخاصة بنظام الحكم. ويود المعهد تقديم الشكر إلى الأشخاص التالية أسماءهم على مساعدتهم لنا بخبرتهم وعلى اقتراحاتهم المفيدة بخصوص هذا التقرير:

- استووارت س. كيلمان (Stuart C. Gilman) المدير المساعد لمكتب الولايات المتحدة لأخلاقيات الحكومة،
- جاك ه. ماسكل (Jack H. Maskell) المحامي المتخصص في التشريع العامل بشعبة القانون الأمريكي بمصلحة الأبحاث بالكونغرس،
- باري اشوارتز (Bari Schwartz) المستشار للعضو الممثل للأقليات باللجنة لدى مجلس النواب الأمريكي المكلفة بمعايير السلوك العمومي،
- طيد فان دير ميد (Ted Van Der Meid) المستشار الأول الأسبق ومدير الموظفين باللجنة لدى مجلس النواب الأمريكي المكلفة بمعايير السلوك العمومي.

وللمزيد من المعلومات حول برامج المعهد الوطني الديمقراطي المتعلقة بنظام الحكم، يمكنكم الاتصال بسوزن بيندا أو ليزا كلارك في العنوان التالي:

National Democratic Institute for International Affairs,
117 Massachusetts Avenue, N.W. 5th Floor 20036, Washington, D.C.
Telephone: (202) 328-3136 Fax: (202) 939-3166
E-Mail: demos@ndi.org, Internet: www.ndi.org

© المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ١٩٩٩. كل الحقوق محفوظة. يجوز نسخ و/أو ترجمة بعض الأجزاء من هذه الوثيقة لأغراض غير تجارية: على شرط أن تتم الإشارة إلى كون المعهد الوطني الديمقراطي هو مصدر الوثيقة وأن تبعث له نسخ عن أية ترجمة.

فهرسة المحتويات

مقدمة: دور الهيئات التشريعية في محاربة الفساد 4

الحاجة إلى منظومة أخلاقية فعالة 5

مدونات للسلوك 6

قواعد الأخلاقيات وشروط التصريح عن الثروة والممتلكات..... 7

تضارب المصالح 9

القيود المتعلقة بشغل مناصب خارج الهيئة التشريعية خلال فترة الولاية النيابية 10

القيود المتعلقة بشغل مناصب بعد فترة الولاية النيابية 10

متطلبات التصريح عن الثروة والممتلكات 11

من يشترط فيه القيام بالتصريح عن الثروة والممتلكات ومتى 11

ما ينبغي التصريح عنه 12

التصريح عن الثروة والممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال 13

علانية التصاريح عن الثروة والممتلكات وإمكانية التعرف عليها 13

القيود المتعلقة بالهدايا 14

القيود المتعلقة بالأسفار 15

التطبيق والتحسيس 16

المؤسسات والهياكل المعنية 16

آليات وضع الشكاوي والإجراءات العقابية 18

تحسيس أعضاء الهيئات النيابية 19

قضايا خاصة:

القوانين الجنائية مقابل قواعد الأخلاقيات 8

الوزراء مقابل أعضاء البرلمان 9

دور المنظمات غير الحكومية والإعلام 14

الحصانة 16

قضايا ثقافية 21

ملحق ١ : مقارنات بين بعض الدول – الجدول ١ 22

ملحق ٢ : مقارنات بين بعض الدول – الجدول ٢ 30

ملحق ٣ : مقارنات بين بعض الدول – الجدول ٣ 36

حواشي ختامية 43

مقدمة :

دور الهيئات التشريعية في محاربة الفساد

تعاني العديد من الدول من تأثيرات الفساد أو الاستعمال غير المشروع للوظائف العمومية لأجل الاغتناء الشخصي. وفي هذا السياق، يقول أوسكار آرياس سانشيز، الحائز على جائزة نوبل، إن "الفساد ينتشر دائما في ظلال الأنظمة الاستبدادية والفاشستية والديكتاتورية، وهي كلها أنظمة تعمل على حصر السلطة في أيادي أقلية لا تخضع لأية محاسبة أو مراقبة. ومن باب التعريف، يتقيد الحكم المطلق والديكتاتوري بأقل الشروط والقواعد الأخلاقية مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية."[1]

ومع ذلك، تبقى الأنظمة الديمقراطية هي أيضا غير محصنة من الفساد والرشوة. ويعزو فيليب ب. هايمان، الأستاذ في القانون بجامعة هارفارد، قابلية تعرض هذه الأنظمة للفساد إلى حد ما إلى السبب التالي:

> *إن حرية التعبير والصحافة والمبارزة السياسية التي تصطحب الديمقراطية تمكن الخصوم من النيل منها عن طريق إفسادها. ولا يسمح النظام العسكري أو نظام الحكم الشيوعي الشمولي بذلك أبدا.*[2]

إلا أن "الفساد"، يشير آرياس، "يمكن فضحه ومكافحته في ظروف أفضل في ظل النظام الديمقراطي. ولا يمكن معالجة ظاهرة الفساد والقضاء عليها إلا في بيئة تتميز بالتعددية والتسامح وحرية التعبير وأمن الأفراد، وهي البيئة التي يكفلها النظام الديمقراطي وحده."[3] ونظرا لكون عملية إرساء المؤسسات الديمقراطية صعبة وطويلة المدى، فيمكن لنظام فاسد، أو حتى الشعور بفساده، أن يساعد على عرقلة هذه العملية أو إخراجها عن خطها.

والفساد صنفان: "الفساد الكبير" (الذي تمارسه النخبة) و "الفساد الصغير" (الذي يمارسه البيروقراطيون).[4] ومع أن الصنفين معا يخلان بالديمقراطية، يمكن للفساد الكبير أن يطرح إشكالية خاصة لأن وجوده يخلق ويكرس جوا من الوقاحة والتساهل – وفي الواقع إن الفساد الكبير يشجع على الفساد الصغير. ويؤدي التواجد المتزامن للفساد الكبير والفساد الصغير معا في نهاية المطاف إلى شلل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعليه، ينبغي تركيز الجهود الهادفة إلى محاربة انتشار الفساد أساسا على صنف الفساد الكبير. وبهذا الصدد، يؤكد جورج مودي -استوارت، رئيس منظمة طرانسبارنسي انترناشنال في بريطانيا على ضرورة التركيز على الفساد الكبير قائلا:

> *إن التركيز على الفساد الكبير لا يعني بأية صفة التغاضي عن الفساد الصغير الذي من شأنه أن يسيء إلى ظروف عيش المواطن العادي – وخاصة إلى ظروف عيش أفراد المجتمع الأكثر تعرضا. فالفساد الكبير يمكن أن يدمر الأمم: ولا أمل في التحكم في الفساد الصغير عندما يكون الفساد الكبير متفاحشا.*[5]

ويتعين إشراك الهيئات التشريعية الوطنية، بصفتها المؤسسات التمثيلية الأساسية في نظام الحكم الديمقراطي، في كل مجهود يستهدف مكافحة الفساد. وتعد الهيئة التشريعية دعامة حاسمة في مكافحة الفساد الكبير والصغير على حد سواء، وخاصة في اتجاه معالجة الفساد وإقرار القوانين الرادعة له ومراقبة الهيئات الحكومية.[6] ويمكن للمشرعين أن يساهموا في الرفع من مستوى الوعي لدى الجمهور بالخسارة الناجمة عن الفساد وبطرق محاربته. إلا أنه يتعين على المشرعين بادئ ذي بدء أن ينظفوا بيوتهم أولا[7] إذا هم أرادوا فعلا محاربة الفساد بجد. ولأجل ذلك عليهم أن يضعوا لأنفسهم مقاييس محددة للسلوك، أو قواعد تحدد نوعية السلوك السليم وتشجع على الالتزام به. وينبغي أن تعكس هذه المقاييس تطلعات المجتمع بالإجماع وأن تتجسد في قواعد محددة ومعروفة. إذ بدون هذه المقاييس، لن يكون للمشرعين أية قاعدة يستنيرون بها في سلوكهم، في حين سيتعذر على المواطنين قياس سلوك ممثليهم.

وعادة ما يسيء السلوك المشين الصادر عن مجموعة قليلة من الأعضاء للهيئة التشريعية برمتها، فينظر إليها كأنها هي أصل المشكلة عوض أن تكون الوسيلة لمعالجتها. وإذا كانت البلدان التي تمر من مرحلة انتقالية أو الدول النامية هي التي عادة ما تعاني من سوء السلوك داخل الهيئات التشريعية، فليس هناك أية دولة محصنة من هذه المشكلة. وعلى سبيل المثال، أدت الفضائح الأخلاقية التي عرفتها كل من ايرلندا والمملكة المتحدة إلى إدخال إصلاحات عديدة على قواعد الأخلاقيات البرلمانية. وأخذ الكونغرس الأمريكي هو أيضا نصيبه من الفضائح رغم مائتي سنة من التقاليد الديمقراطية ووجود منظومة معقدة لقواعد الأخلاقيات التي تهدف إلى ردع السلوك الفاسد. وفي أستراليا أدت الفضائح الأخلاقية للبرلمانيين سنتي ١٩٩٧ و١٩٩٨ إلى نسف الثقة في المسؤولين الكبار.[8] وبهذا الخصوص أكد المشاركون في استطلاع للرأي بنسبة ٥٦ في المائة أنهم فقدوا الثقة في النظام السياسي الأسترالي.[9] وفي أغلب الأحيان تؤدي هذه الأزمة في الثقة إلى إصلاح قواعد الأخلاقيات سواء في الديمقراطيات التقليدية أو الناشئة.

الحاجة إلى منظومة أخلاقية فعالة

إن الحد من سوء السلوك داخل المؤسسة التشريعية يتوقف على إحداث "منظومة أخلاقية" أو تحديد مجموعة من المقاييس لتقنين سلوك أعضاء البرلمان ونظام لتفعيل هذه المقاييس. هذا لا يعني أن المشرعين هم مرتشون أصلا أو أنهم سيصبحون كذلك بالضرورة. إن الأمر يتعلق بطبيعة موقعهم الذي يفرض عليهم باستمرار مواجهة معضلات أخلاقية صعبة. فالمشرعون مطالبون دائما بالفصل بين مصالح متنافسة: مصالح على المستوى الوطني وأخرى مرتبطة بناخبيهم، ومصالح سياسية وأخرى شخصية.[10] ومما يساعد على تضخيم المشكل هو كون معظم البرلمانيين يحتلون مواقع في القطاع الخاص في نفس الوقت، مما يجعلهم دوما "يغيرون قبعاتهم" من موقع لأخر. أضف إلى ذلك أنه عادة ما يكون المشرعون معرضين لفضول وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والرأي العام ولمراقبتهم لهم.[11] وفي مثل هذه الظروف، فمن مصلحة البرلمانيين إقرار مدونة للسلوك وقوانين خاصة بالتصريح عن الثروة والممتلكات قد تساعدهم في اتخاذ القرارات الصعبة وتحميهم من التهم الباطلة.[12] ومع مرور الوقت تساعد

المنظومة الأخلاقية على تأسيس مقاييس للسلوك الصحيح التي تصبح شيئا فشيئا طبيعة ثانية. وخلاصة القول، يمكن لمنظومة أخلاقية شاملة وناجحة أن تلعب دور الموجه شأنها شأن خريطة يستعين بها المشرعون للإبحار في مياه الحياة السياسية المليئة بالأخطار.

تحتوي هذه الدراسة على مقارنة بين المنظومات الأخلاقية في عشرين دولة من مختلف مستويات التقدم الديمقراطي.[13] وفيما يلي لائحة بالدول موضوع المقارنة:

الأرجنتين	اليابان
أستراليا	كوريا
كندا	المكسيك
الجمهورية التشيكية	بولندا
فرنسا	إفريقيا الجنوبية
ألمانيا	إسبانيا
المجر	السويد
الهند	تايوان
ايرلندا	المملكة المتحدة
إيطاليا	الولايات المتحدة

تبين هذه المقارنة أن المنظومات الأخلاقية الشاملة تتوفر عادة على ثلاث مكونات: ١) "مدونة عامة للسلوك" تحدد السلوك المتوقع للمشرعين، ٢) "قواعد للأخلاقيات" منهجية ودقيقة تحدد الشروط التي يتعين توفيرها للإيفاء بهذه المدونة بما في ذلك التوجيهات الخاصة بالتصريح عن الثروة، ٣) مؤسسة تعنى بضبط القوانين وتعمل على تطبيقها وتقدم المشورة للمشرعين بخصوص القضايا المرتبطة بالسلوك.

مدونات السلوك

تنطوي غالبية المنظومات الأخلاقية في هذه الدراسة على التزام عام بمبادئ الاستقامة أو على "مدونة للسلوك" يتعهد المشرعون بموجبها الالتزام بسلوك يليق بموقعهم بصفتهم يحملون أمانة الناس. وتعد "المبادئ السبع للحياة العامة" مثالا لذلك في المملكة المتحدة.[14] وخلافا لقواعد الأخلاقيات التي تحدد بالتفصيل السلوك المتوقع اتباعه ، تتمثل المنظومات الأخلاقية في نصوص مكتوبة بلغة سهلة الفهم تعرض الأهداف والغايات العامة التي يسعى المشرعون تحقيقها. وفي بعض الحالات كما هو الشأن في الأرجنتين، قد تدرج التطلعات الخاصة بالسلوك السليم في دستور البلاد ذاته. وإن كانت مدونة السلوك لوحدها لا تكفي لكبح سوء السلوك أو الفساد، فهي مع ذلك ترمز بوضوح للأمانة المقدسة التي تربط بين البرلمانيين وناخبيهم.

ويتوفر مجلس النواب للولايات المتحدة على مدونة للسلوك من اثني عشر نقطة موجهة لأعضائه والذين يتوجب عليهم هم والمسؤولين والموظفين العاملين بالمجلس "أن ينضبطوا في كل حين لسلوك ينعكس بشكل مشرف على المجلس."[15] وتعالج هذه المدونة أيضا القضايا التي تعتريها صراعات المصالح ومسألة الهدايا وتمويل الحملات وشروط الاستئجار وغير ذلك.

وفي نفس الاتجاه، تلح مدونة السلوك الخاصة بأعضاء البرلمان في المملكة المتحدة على أن "يكون سلوكهم دائما بالشكل الذي يحفظ ثقة الناس في سلامة البرلمان من الفساد ويقوي هذا الشعور لديهم وألا يقوموا أبدا بأي عمل من شأنه أن يسئ إلى سمعة مجلس العموم أو إلى سمعة أعضائه عامة."[16]

وتحث مدونة السلوك للبرلمان الجنوب إفريقي من جهتها أعضاء هذه الهيئة على "التحلي بأعلى مستوى من الآداب والأخلاق لتكون نزاهتهم ونزاهة الهيئات السياسية التي يعملون من أجل خدمتها فوق كل الشكوك." وتعترف المدونة أنه يستحيل على أية قواعد أن "تقيد بصفة فعالة أولئك الذين لا يرغبون في احترام روحها. . . وفي حالة ما إذا كانت هناك أية شكوك تحوم حول أي جانب من جوانب هذه المدونة أو حول تطبيقه أو فحواه، تبقى حسن نية للبرلماني المعني بالأمر هي المبدأ الذي ينبغي الاهتداء به."[17]

إن قدرة مدونات السلوك على كبح الفساد في الهيئة التشريعية تبقى، في حد ذاتها، محدودة المفعول. وتهدف تلك المدونات إلى بلورة المبادئ العامة لحسن السلوك ليس إلا. وبحكم طابعها العام ولكونها تشكل مطمحا مثاليا، لابد وأن ترفق بمجموعة من "القواعد الأخلاقية" لتصبح نافذة المفعول.[18] وتحتوي هذه القواعد على التفاصيل اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة في مدونات السلوك.

قواعد الأخلاقيات
وشروط التصريح عن الثروة والممتلكات

تعد قواعد الأخلاقيات بمثابة تعليمات دقيقة، الغرض منها مساعدة البرلمانيين على إتباع سلوك يليق بموقعهم كممثلين عن الشعب. وتبين الجداول المرفقة أن قواعد الأخلاقيات تختلف بصفة كبيرة في العالم حيث يلجأ كل بلد على حدة إلى مزيج خاص به من القواعد والآليات المؤسساتية لتشجيع أعضاء هيئاتها التشريعية على التحلي بالسلوك السليم.

القوانين الجنائية مقابل القواعد الأخلاقية

تكاد قواعد الأخلاقيات الموجهة بالخصوص إلى المشرعين أن تكون منعدمة في كل من الأرجنتين والهند. ويخضع أعضاء الهيئة التشريعية إلى مدونات القانون الجنائي التي تهدف إلى الحيلولة دون انتشار الرشوة وأمراض الفساد الأخرى المرتبطة بالاستغلال غير المشروع للسلطة. ويسمح الاستشهاد بهذين المثالين بالبحث في الفرق بين الآليات الجنائية والقواعد الخاصة بالأخلاقيات. وعادة تستتبع هذه القواعد إجراءات تصدرها الهيئة التشريعية وتطبق فقط على أعضائها الذين غالبا ما يقومون بإقرارها بأنفسهم. وإضافة إلى ذلك، وخلافا للمحاكمات الجنائية، تعقد المحاكمات التي تدخل في إطار القضايا المرتبطة بالأخلاقيات في جلسات مغلقة في وجه العموم، في حين لا يودع البرلمانيون المخلون بالسلوك السليم في السجون إلا نادرا. وتعمل الآليات الجنائية وقواعد الأخلاقيات بطريقة مستقلة فيما بينها، إلا أنه في بعض الحالات كما هو الشأن في الولايات المتحدة، يمكن أن تشكل بعض الوقائع المرتبطة بتحقيق حول المساس بالأخلاقيات أرضية لمتابعة جنائية.[19]

تعد عملية تحديد مفهوم السلوك السليم مسألة معقدة. وتميل قواعد الأخلاقيات إلى التفصيل الدقيق لتقليص إمكانية سوء الفهم حول ما يمكن اعتباره سلوكا مقبولا. وفيما تحتوي الجداول المرفقة على تفاصيل دقيقة حول البلدان موضوع الدراسة، نورد فيما يلي موجزا عن قواعد الأخلاقيات بمجلس العموم البريطاني. وبصفة مجملة، تتشكل قواعد الأخلاقيات بمجلس العموم من ثلاث مكونات عامة:

- **التصريح عن المداخل المالية** : يتوجب على أعضاء المجلس أن يصرحوا عن كل المصالح المالية بما فيها تلك التي ترتبط بصفتهم أعضاء في المجالس الإدارية للشركات والمداخل المحصلة عن طريق شغل مناصب خلوج البرلمان، ومن الزبائن ومن عمليات الاحتضان ومصادر التمويل للعمليات الانتخابية والهدايا (المقدرة بأكثر من ١٢٥ جنيه إسترليني أو ما يعادل ٢٠٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩)، ومن الأسفار إلى الخارج والأملاك العقارية والممتلكات والأسهم التي تفوق نسبة ١ في المائة من رأسمال شركة. وتطبق قاعدة التصريح هذه على الوزراء الذين هم برلمانيون في نفس الوقت.

- **التصريح عن المصالح** : يتعين على أعضاء المجلس أن يصرحوا عن كل المصالح السابقة والمحتملة قبل الشروع في النقاش حول قضية ترتبط بهذه المصالح. كما ينبغي أن ترفع التقارير عن المصالح ذات الصلة إلى كل من الوزراء والموظفين الآخرين العاملين لفائدة الدولة، وإلى أية لجنة برلمانية دائمة تعنى بقضايا ترتبط بهذه المصالح قد يكون البرلماني عضوا فيها.

- **القاعدة المرتبطة بالمناصرة لفائدة قضية ما داخل المجلس** : "لا يحق لأعضاء المجلس أن يحصلوا على أموال لأجل أخذ الكلمة في المجلس. كما لا يجوز لهم أن يحصلوا على أموال لأجل التصويت أو طرح سؤال برلماني أو تقديم ملتمس أو مقترح قانون أو تأجيل تعديل أو الدفع به أو حث زملاء أو وزراء على ذلك."[20]

تضارب المصالح

وتعكس هذه المكونات الثلاث بصفة خاصة عنصرا من عناصر القواعد الأخلاقية نجده تقريبا في كل الهيئات التشريعية موضوع الدراسة، ويتجلى في تحريم السلوك المؤدي إلى "تضارب في المصالح". ويتعلق الأمر هنا بحالة يكون فيها أعضاء الهيئة التشريعية مطالبين بالمناقشة والتصويت حول قضايا سياسية قد تكون لهم فيها مصلحة مادية (مالية).[21] وينبغي الإشارة هنا إلى أن هذا التضارب في المصالح قد يتضمن أيضا منافع غير مالية.[22] وتسعى القيود في حالات التضارب بين المصالح إلى منع أعضاء المجالس التشريعية من الحصول على أية أرباح قد تتضارب مع خدمة المصلحة العامة.

وفي ألمانيا وايرلندا والمملكة المتحدة، يتعين على أعضاء الهيئات التشريعية أن يصرحوا عما إذا كانت هنالك إمكانية تضارب في المصالح ولكن يسمح لهم مع ذلك بالتصويت على القضية المطروحة للنقاش. وعلى سبيل المثال، وحسب القواعد الأخلاقية الجاري بها العمل في مجلس العموم البريطاني، "ينبغي التصريح خلال المناقشة أو أية عملية أخرى عن أية مصلحة أو منفعة من أي نوع كانت، وسواء كانت مباشرة أو غير مباشرة."[23] وفي المقابل، لا يسمح لأعضاء الهيئات التشريعية في أستراليا وكندا وجنوب إفريقيا بالتصويت على أية قضية قد يحصل فيها تضارب في المصالح. ومن جهته، اتخذ البرلمان السويدي سنة ١٩٩٦ نفس القاعدة، ولو بتشدد أقل، في اتجاه الحيلولة دون حصول تضارب في المصالح مؤكدا: "لا يسمح للعضو أن يشارك في مداولات الغرفة أو أن يحضر اجتماع لجنة يرتبط موضوعه به (أو بها) شخصيا أو بأحد الأقرباء."[24]

الوزراء مقابل أعضاء البرلمان

تكون مدونات السلوك الخاصة بالوزراء في أغلب الحالات أكثر صرامة بالمقارنة مع أعضاء الهيئات التشريعية بصفة عامة، لأن الوظائف الوزارية تشمل سلطة تصريف الأموال والمشاريع العمومية. كما يتعامل الوزراء عادة مع معلومات أكثر حساسية من تلك التي تعرض على أعضاء البرلمان. وفي كندا، وفي الوقت الذي لا يسمح فيه لأي من أعضاء البرلمان بالمشاركة في التصويت على قضايا قد تكون لهم فيها مصلحة مادية، يخضع الوزراء وحدهم بحمية كتابهم البرلمانيين (وكلاهم أعضاء في البرلمان من الحزب الحاكم) لقيود المدونة المتعلقة بتضارب المصالح وبشغل المناصب بعد فترة الولاية النيابية. وفي المملكة المتحدة أيضا، يخضع أعضاء البرلمان العاديين لمدونة السلوك الخاصة بهم، في حين يخضع الوزراء لتعليمات وضوابط إضافية يضعها الوزير الأول.[25] ويفرض البرلمان الأسترالي هو الآخر قيودا إضافية على الوزراء: هكذا لا يسمح لهم بشغل مواقع على مستوى إدارات الشركات العمومية أو شبه العمومية، كما يمنع عليهم قبول الإتاوات أو أي شكل من أشكال الدخل الشخصي، وهي قيود لا تطبق في حق النواب البرلمانيين.

القيود المتعلقة بشغل مناصب خارج المجلس خلال فترة الولاية النيابية

تضع عدة بلدان حدودا لإمكانية شغل المناصب خارج المجلس بالنسبة للبرلمانيين. ويمنع بصفة عامة على النواب مزاولة المناصب في قطاعات حكومية أخرى (باستثناء المؤسسات واللجان التي لا علاقة لها بمهمتهم).[26] وتحرم كل البلدان موضوع الدراسة هذه الإمكانية إلى درجة ما. فلا يسمح مثلا لأعضاء الهيئة التشريعية في المجر بمزاولة أي من المناصب الحكومية التالية: رئاسة الجمهورية، عضوية المحكمة الدستورية وبعض المناصب العمومية الأخرى، منصب القاضي أو العضوية في الجيش أو الشرطة أو قوات الأمن. وتمتد هذه القيود في فرنسا وإيطاليا وكوريا إلى المناصب شبه الحكومية ولا تسمح للنواب بمزاولة المناصب القيادية على رأس الشركات العمومية أو الشركات التي تحصل على دعم مالي من الدولة.

ولا يعني وجود هذه القيود أن أعضاء الهيئات التشريعية لا يزاولون مناصب أخرى خارج هذه الهيئة إلا في حالات نادرة. وفي الواقع، يحتفظ عدد كبير من أعضاء البرلمان بمناصب في القطاع الخاص خلال فترة ولايتهم النيابية. ويحدث ذلك على الخصوص في الهيئات التشريعية الصغرى والتي تعمل في معظم الأحيان بصفة غير دائمة.[27] إلا أن هناك بعض البلدان التي تضع عددا من القيود على مزاولة المناصب في القطاع الخاص إلى حد ما. وعلى سبيل المثال تفرض المملكة المتحدة والمكسيك عددا من القيود على البرلمانيين الذين هم في نفس الوقت من رجال الدين، في حين لا يسمح للنواب التشيكيين بممارسة مهنة القضاء.

القيود المتعلقة بمزاولة بعض المناصب بعد فترة الولاية النيابية

قد يسيء العضو في مجلس النواب أو الوزير السلوك حتى بعد مغادرتهما لمناصبهم. وتحدث المشاكل لأن البرلمانيين السابقين يتوفرون على معلومات ثمينة، كما يمكنهم ممارسة ضغوط مفرطة على زملائهم السابقين عن طريق علاقاتهم الحكومية. ولأجل الحيلولة دون استغلال هذه العلاقات تحت هذه الظروف، عمدت أربع من الدول موضوع الدراسة إلى الحد من إمكانية مزاولة بعض المناصب بعد انتهاء فترة الولاية النيابية. هكذا، لا تسمح فرنسا بمزاولة المناصب في مثل هذه الظروف داخل أية شركة تملكها أو تدعمها الدولة وأيضا في الشركات العقارية أو البنوك. ومن جهتها، تمنع كوريا البرلمانيين ولمدة سنتين من الاشتغال في الشركات التي لها علاقات مكثفة مع الهيئة التشريعية. وفي الولايات المتحدة يمنع على أعضاء الكونغرس (والموظفين السامين) محاولة التأثير على الكونغرس أو الاتصال به أو المثول أمامه خلال سنة كاملة بعد انتهاء ولايتهم. أما كندا فتضع القيود المرتبطة بمزاولة بعض المناصب على الوزراء فقط بعد مغادرتهم لمناصبهم الوزارية.

متطلبات التصريح عن الثروة والممتلكات

تعد متطلبات التصريح عن الثروة والممتلكات من الآليات التي يتم عادة اللجوء إليها لتقليص حالات سوء السلوك. وتسعى هذه الآليات إلى تقصي المعلومات حول الأموال الشخصية للنواب (وعائلاتهم في كثير من الأحيان) والتعريف بها لدى الرأي العام. هكذا يبرهن النواب، عن طريق التصريح عن ممتلكاتهم ودخلهم، على تعهدهم في إطار هيئة تشريعية شفافة وتحترم قواعد الأخلاقيات.

ويطرح نشر البيانات المالية الفردية قضايا حساسة ترتبط بالحق في كتمان السر. ويؤكد المناهضون لشروط التصريح عن الممتلكات أن ذلك يسئ لسمعة النواب ومن شأنه ألا يشجع المرشحين المؤهلين على التباري لاحتلال مناصب الحكم. وقد عانى القادة السياسيون من هذه المعضلة في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى إحداث أشكالا متنوعة من الشروط المتعلقة بالتصريح عن الممتلكات.

من يشترط فيه القيام بالتصريح عن الثروة والممتلكات ومتى

تشترط ١٦ دولة من بين ٢٠ دولة موضوع الدراسة من كل عضو في الهيئة التشريعية أن يقدم تصريحا إجباريا عن ممتلكاته. وتمثل كندا والسويد اثنين من بين أربع حالات مختلفة: فالقواعد الكندية تعفي أعضاء البرلمان الذين هم ليسوا وزراء، في حين يقوم النواب السويديون بالتصريح عن أموالهم عن طواعية. ولا تتوفر الأرجنتين والهند على أية شروط للتصريح عن الممتلكات بالمرة.

ولكي تكون أنظمة القواعد الأخلاقية فعالة وناجحة، يتعين على أعضاء الهيئات التشريعية لا فقط أن يصرحوا بممتلكاتهم وثرواتهم ولكن أن يقوموا بذلك في الوقت المناسب أيضا. وفي أغلب المساطر المتبعة، ينبغي احترام الآجال بكل صرامة لتحسين مفعول عملية التصريح. وتتوفر معظم البلدان موضوع الدراسة على جدول دقيق لشروط التصريح عن الممتلكات مع تباينات طفيفة حسب خصوصية كل بلد. هكذا يتعين على العضو في الهيئة التشريعية البولندية مثلا أن يقدم تصريحا عن ممتلكاته خلال ٣٠ يوم من تسلمه لمقاليد منصبه وكل سنة بعد ذلك. وتتبع كوريا نفس المسطرة، ولا يقدم أعضاء الهيئة التشريعية التصاريح السنوية الإضافية إلا إذا حصل تغيير في ممتلكاتهم. وتتبع ألمانيا نفس النهج حيث يتعين على كل عضو في الهيئة المعنية أن يصرح عن ممتلكاته في بداية ولايته الممتدة على أربع سنوات، وعليه أيضا أن يصرح بأي دخل إضافي أو مكافأة أو هدايا يحصل عليها خلال تلك الفترة. وفي بلدان أخرى، كالجمهورية التشيكية وايرلندا، يتوجب على أعضاء هذه الهيئات أن يقدموا تصاريح سنوية ليس إلا.

ماذا يتعين التصريح عنه

بصفة عامة تقتضي قواعد التصريح عن الممتلكات الكشف عن الأصول الحقيقية والدخل والديون. وقد تكون هناك مع ذلك بعض التباينات في شروط ومتطلبات هذه القواعد من دولة إلى أخرى. فإذا قمنا بمقارنة بين أستراليا واليابان نجد ما يلي:

- في أستراليا، يتعين على أعضاء الهيئة التشريعية أن يصرحوا عن أية ممتلكات تفوق قيمتها ٥٠٠٠ دولار أسترالي (أي ما يساوي ٣,١٨٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩)، بما في ذلك الأسهم في الشركات العمومية والخاصة والوصايا العائلية أو التجارية والعقار والمشاريع المشتركة والديون والاستثمارات.

- وفي اليابان، على كل عضو أن يصرح عن أجره وعن أي منصب قد يحتله في شركة خاصة بما في ذلك المناصب غير المؤدى عنها.

في الحالة الأسترالية، يتوجب على الأعضاء في الهيئات التشريعية أن يقدموا تفاصيل عديدة عن أوضاعهم المالية، في حين تقتصر القوانين اليابانية على التصريح عن الدخل المهني. ولا تقضي أربع من بين الدول الثمانية عشر التي تتوفر على قوانين خاصة بالتصريح عن الثروة بضرورة التصريح عن الأصول بالنسبة لأعضاء الهيئة التشريعية، وهي الجمهورية التشيكية وفرنسا وألمانيا واليابان.

وبينما تقتضي معظم القوانين المتعلقة بالتصريح إدخال الأصول في الممتلكات، قليلة هي البلدان التي تطلب من أعضاء هيئاتها التشريعية التصريح عن الديون أيضا. ولا تشترط ذلك إلا أستراليا وكندا والولايات المتحدة. ويعزى السبب في ندرة الحالات التي تقضي بإدخال الديون في التصريح إلى الشعور بالإفراط في التدخل في قضايا ذات حساسية شخصية جد دقيقة. وفي رأي أحد الخبراء، إن استثناء الديون من التصريح قد يقوض الجهود الرامية إلى الحد من الفساد في الهيئات التشريعية:

> *إن التصريح عن الأصول دون الديون يعطي صورة مشوهة عن الأوضاع المالية للمصرحين. والأخطر هو أن تؤدي وضعية التدين إلى تضارب في المصالح وحتى إلى الرشوة. وفي بعض الحالات، قد يسعى أعضاء البرلمان أو الوزراء والموظفون السامون إلى الاستمتاع بالعيش الرغيد على غرار بعض من ناخبيهم الثريين، في حين لا يسمح دخلهم بذلك.*[28]

وكما تم توضيحه بصدد المثالين الياباني والأسترالي، يشكل التصريح عن المداخل الخارجية مقياسا عاما للقواعد الأخلاقية، وقد وجدنا هذا المقياس في شكل أو آخر عند كل البلدان باستثناء الأرجنتين والهند. ويختلف التعريف بالمداخل الخارجية من بلد لآخر. ففي الوقت الذي تقتضي فيه أغلب الدول التي تتوفر على قوانين للتصريح

عن الثروة الإفصاح أيضا عن المداخل المهنية، لا يشترط ذلك في أستراليا وكندا. بل تقضي هاتين الدولتين بالتصريح عن الاستثمارات (وهي شكل من الدخل)، لا الأجور المحصلة من وظيفة أخرى.

التصريح عن الممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال

يمكن للبرلمانيين أن يتحايلوا على قوانين التصريح عن الثروة والتي تخصهم لوحدهم عن طريق نقل أموالهم وممتلكاتهم إلى أعضاء آخرين من أسرهم. ولأجل الحيلولة دون وقوع هذا النوع من المراوغة، يفرض على البرلمانيين في عدد من البلدان التصريح أيضا بأموال أزواجهم وأطفالهم. وحسب المعلومات المتوفرة، فإن السويد هي الوحيدة – من بين ١١ دولة – التي تشترط ذلك. ومن بين البلدان المتبقية، نجد أن أستراليا وتايوان والولايات المتحدة تفرضان شروطا مشابهة على أعضاء الأسر والبرلمانيين على حد سواء. (رغم بعض التباينات الطفيفة في الولايات المتحدة). وتشترط كندا هي الأخرى شروط مشابهة في التصريح عن الممتلكات بالنسبة للوزراء ولأفراد عائلاتهم، في حين يعفى النواب غير الوزراء من ذلك.

أما الدول المتبقية، فهي لا تفرض إلا قيودا قليلة على الأزواج والأطفال. وعلى سبيل المثال، تشترط فرنسا وبولندا أن يصرح الأزواج فقط عن الممتلكات العقارية التي يملكونها باشتراك مع البرلمانيين. وتقضي القوانين في كوريا بالتصريح فقط بالهدايا ذات القيمة الرفيعة. وفي إيطاليا يقوم أعضاء أسر البرلمانيين بالتصريح عن ممتلكاتهم باختيار منهم فقط.

علانية التصاريح عن الممتلكات وإمكانية الإطلاع عليها من طرف العموم

لا يعني التصريح بالممتلكات إلا التصريح فقط. وإذا ما بقيت مداخل البرلمانيين خفية للعيان حتى بعد التصريح عنها، تصبح الفائدة من هذه العملية دون جدوى تقريبا. لذا، تصبح إمكانية الإطلاع عليها من طرف العموم قضية حيوية. ومن جهة أخرى تكون مسألة استقامة النواب وعائلاتهم محط الأنظار حيث تعرض مصالحهم المالية الخاصة للعيان. وبالنظر للجدال التي تثيره هذه القضية تبين الدراسة أن البلدان موضوع المقارنة تتعامل معها بطرق مختلفة.

هكذا، تقوم ٨ دول بشكل اعتيادي بوضع التصاريح عن الممتلكات رهن إشارة العموم، من بين ١٨ دولة تقضي بضرورة هذه التصاريح، وهي أستراليا والجمهورية التشيكية وايرلندا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وفي المقابل، يمكن للجنة الأخلاقيات بالمجر أن تأذن، بحكم حرية التصرف التي تتمتع بها، بنشر نسخة مختصرة من التصاريح عن الممتلكات. ونفس الأسلوب تتبعه بولندا حيث يتمتع رئيس البرلمان بالسلطة الكاملة لوضع التصاريح رهن إشارة العموم ووسائل الإعلام. وتقتضي القوانين في فرنسا وتايوان أن لا يتم الإعلان إلا عن تلك التصاريح التي تخرق القوانين. في حين تنقسم التصاريح عن الثروة في جنوب إفريقيا إلى أجزاء "سرية" وأخرى "عمومية" تعهد الصلاحية بشأنها إلى اللجنة المكلفة بمصالح أعضاء الهيئة التشريعية. وتنهج كندا

نفس النموذج حيث تسمح بإبقاء بعض العناصر المالية من التصاريح في الكتمان.[29] أما ألمانيا فهي لا تسمح بالمعاينة العمومية للتصاريح عن الممتلكات.[30]

دور المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام

لا يتوقف نجاح أي نظام للأخلاقيات على جهود الحكومة وحدها. وتلعب وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية هي أيضا دورا هاما في نجاح أو فشل هذا النظام. وكما أن الهيئة التشريعية تراقب الجهاز التنفيذي، تقوم المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام من جهتها بمراقبة الهيئة التشريعية عن طريق معاينة الأحداث المخلة للسلوك السليم والإشهار بها.[31] وتقدم التصاريح عن الأوضاع المالية لأعضاء الهيئة التشريعية مساعدة ثمينة لتحقيق هذا المسعى، حيث توفر طريقة سهلة نسبيا لمعرفة هل هناك استغلال للنفوذ من طرف البرلمانيين أم لا. وقد أصبحت هذه التصاريح موضوع قصص ذات شعبية واسعة في وسائل الإعلام.[32] وبفضل اطلاعهم على هذه الوقائع، يستطيع المواطنون أن يختاروا أفضل الممثلين النيابيين.

القيود على الهدايا

تطرح مسألة الهدايا التي قد يتوصل بها أعضاء من الهيئة التشريعية مشكلة حساسة. ويعتبر تقديم الهدايا إلى القادة السياسيين كإحدى العادات التي تتمتع بقداسة القدم، وكتعبير للاحترام. وفي بعض الحالات، تشكل الهدايا مكافأة مقابل خدمات سياسية. ولأجل حماية النواب ولضمان سلامة وظيفتهم، عمدت مختلف الدول إلى عدد من السبل لمواجهة هذه الممارسات.

ومن بين البلدان موضوع الدراسة، تفرض الولايات المتحدة القيود الأكثر صرامة بخصوص تقديم الهدايا. هكذا لا يسمح لأعضاء الكونغرس أو لطاقمهم بقبول الهدايا تفوق قيمتها ٥٠ دولارا.[33] وفي المقابل، لا تضع الأرجنتين والهند والمكسيك وبولندا أية قيود على الهدايا (باستثناء ما هو وارد في القوانين الجنائية بخصوص الرشوة).

ويسمح لأعضاء الهيئات التشريعية في ١٣ دولة بقبول الهدايا شريطة الإفصاح عن توصلهم بهذه الهدايا في التصاريح التي يقدمونها عن دخلهم وممتلكاتهم، مع وجود تباينات قد تكون أحيانا كبيرة بين هذه البلدان فيما يتعلق بخصوصيات هذه الآلية. في أستراليا، مثلا، يتعين على البرلمانيين الإعلان عن كل الهدايا التي تفوق قيمتها ٥٠٠ دولارا أستراليا (٣٢٩ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) والتي يحصلون عليها من مصادر رسمية، كما يتعين عليهم التصريح عن الهدايا التي تفوق قيمتها ٢٠٠ دولارا أستراليا والتي يتوصلون بها من مصادر غير رسمية. وفي ألمانيا، يتوجب على البرلمانيين أن يصرحوا فقط عن الهدايا التي تصل قيمتها إلى ١٠,٠٠٠ مارك ألماني (٥,٤٢٥ دولار أمريكي)، وفي إيطاليا، عليهم أن يصرحوا عن الهدايا بقيمة ١٠ مليون ليرة (٥,٥٠٠ دولار أمريكي). أما في كوريا، تقتصر القوانين على التصريح عن الهدايا المحصلة من مصادر أجنبية.

القيود على الأسفار

أصبحت قضية المصاريف المتعلقة بالأسفار إشكالية مشتركة بالنسبة لأعضاء الهيئات التشريعية. ولتوضيح هذه الإشكالية سننطلق من الافتراض التالي. لنفترض أن جمعية مهنية للشركات المتخصصة في التكنولوجيات تنوي تنظيم مؤتمر ما حول قضية هامة تتعلق بالسياسات التكنولوجية وتريد إشراك أحد البرلمانيين أو البرلمانيات كمحاضر رئيسي في هذه الندوة بصفته رئيسا للجنة البرلمانية حول التكنولوجيا مثلا. ومن الطبيعي أن يكون لهذا البرلماني دورا مشروعا في صياغة السياسات العمومية في هذا المجال. ولكن تصوروا أن الندوة ستعقد في جمايكا وأن البرلماني المعني بالأمر قد تم استدعاءه هو وزوجته وأطفاله مع العلم أن الجمعية الداعية للندوة هي التي ستتكفل بمصاريف السفر والإقامة. فهل ينبغي اعتبار قبول هذه المصاريف كسلوك سليم أو اعتباره هبة ذات قيمة حد مرتفعة يراد التستر عنها؟

ولا تضع ست من البلدان موضوع الدراسة أية قيود على إمكانية الحصول على مصاريف الأسفار، في حين تعتبرها إحدى عشر دولة أخرى كهبات وتفرض على البرلمانيين التصريح عن الأسفار الممولة من جهات مختلفة. وهنا أيضا نجد بعض الاختلاف في التعامل مع هذه المسألة. ففي المملكة المتحدة، لا يتعين على البرلماني التصريح عن السفر للمشاركة في المؤتمرات على غرار ما سبق. وفي المقابل، تقتضي القوانين في الجمهورية التشيكية وفي جنوب إفريقيا أن يعلن البرلمانيون عن الأسفار التي يقومون بها لأغراض رسمية دون الأسفار التي لا ترتبط بمناصبهم.

وتضع الولايات المتحدة شروطا أخرى على مثل هذه الأسفار بالإضافة إلى الشروط المتعلقة بالتصريح. هكذا يسمح للبرلمانيين أن يحصلوا على مصاريف الأسفار للقيام بجولات لتقصي الحقائق مثلا أو لحضور مناسبات أخرى ترتبط بمهامهم الرسمية، إلا أن هذه الأسفار لا ينبغي أن تتعدى أربعة أيام داخل الولايات المتحدة وأسبوع واحد في الخارج. ويسمح للبرلماني المسافر أن يأخذ معه فقط إما زوجته أو واحد من أطفاله ليس إلا. وما عدا هذه القيود، يبقى البرلمانيون أحرار في الحصول على مصاريف للأسفار بالنسبة للأنشطة التي لا علاقة لها بمهامهم الرسمية كالأنشطة المرتبطة بالأعمال أو الحملات الانتخابية.

الحصانة

يتمتع البرلمانيون في معظم البلدان بشكل من أشكال الحصانة من المقاضاة المدنية و/أو الجنائية. وهناك صنفان من الحصانة. في الصنف الأول - "الحصانة المحدودة" – لا يمكن اعتقال أو مقاضاة البرلماني بسبب إدلائه بصوته أو التعبير عن آرائه في نطاق ممارسته لمهامه البرلمانية. وتحصر ايرلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الحصانة البرلمانية في هذا الصنف. ونجد عند باقي البلدان موضوع الدراسة شكلا أوسع من الحصانة يمكن تسميتها "بالحصانة التي لا يمكن انتهاكها" وهي شبيهة بتلك التي يتمتع بها الدبلوماسيون عادة وتوفر حماية عامة من الاعتقال ومن المتابعات الجنائية و/أو المدنية. وفي البلدان التي اختارت هذا الشكل من الحصانة الواسعة يمكن عادة رفعها عن طريق التصويت بالأغلبية في الغرفة المعنية.[34]

وتطرح الحصانة البرلمانية إشكالية تثير الكثير من الجدل. وتسعى الحصانة إلى تمكين البرلمانيين من القيام بواجبهم دون تعرضهم للمقاضاة لأسباب سياسية، إلا أنه يمكن للبرلماني أن يعتبر نفسه فوق القانون بفضل تمتعه بهذه الحصانة. وحسب تقرير صادر عن الاتحاد الأوربي سنة ١٩٩٣، "فقد تعرضت الحصانة بصفتها مؤسسة إلى انتقاد حاد واعتبرت أداة متجاوزة وآيلة للزوال ومنافية للمبادئ الأساسية للقانون الدستوري الحديث (خاصة مبدأ المساواة)".[35] ونتيجة لهذه الانتقادات وربما الاعتراف أيضا بضرورة الارتقاء بأخلاقيات الحكم، عمدت العديد من البرلمانات إلى اقتراح إصلاحات على نظام الحصانة البرلمانية.[36]

التطبيق والتحسيس

الآليات المؤسساتية المعنية

لكي تكون قواعد الأخلاقيات فعالة لا بد من وجود آليات للتطبيق والمعاقبة. وحسب أحد الخبراء، هناك عادة ثلاثة أنواع من الآليات المؤسساتية.[37] ففي المقاربة الأولى، يتم إنشاء لجنة تنظيمية تكون خارجة عن الهيئة التشريعية ومستقلة عنها. وتقوم اللجنة بتدبير نظام الأخلاقيات والتحقيق في الاتهامات بخصوص قضايا الفساد أو سوء التصرف، وتقدم التقارير عن نتائج أعمالها إلى الهيئة التشريعية، كما تستطيع معاقبة المخلين بالأخلاقيات في بعض الحالات.

وتقوم لجنة المراقبة (Control Yuan) في تايوان بهذه المهمة بالذات، وهي عبارة عن مؤسسة حكومية شبه قضائية يعين رئيس الجمهورية أعضائها بموافقة الغرفة العليا. وتنظر لجنة المراقبة في الخروق التي قد ترتكب بخصوص مقتضيات التصريح عن الممتلكات، وإذا ما حصلت هذه الخروق يمكن للجنة أن تطالب بأداء الغرامات. وفي حالة عدم الأداء، تحيل اللجنة القضية على المحاكم.

وتوجد في الهند أيضا لجنة مستقلة تضطلع بمهمة التحقيق في قضايا الفساد. وفي سنة ١٩٦٣، أحدث البرلمان الهندي المكتب المركزي للتقصي بغرض التحقيق في الاتهامات المرتبطة بالفساد في أوساط الموظفين الكبار. وفي التسعينيات، أفضت الجهود المبذولة لمحاربة الفساد الصغير الحجم في أوساط الموظفين إلى توجيه الاهتمام أكثر إلى قضايا الفساد الكبير في أوساط النخب السياسية. وهكذا نشاهد اليوم أن أعضاء البرلمان والوزراء الرئيسيين وحتى الوزراء الأولين أصبحوا يشكلون الأهداف الأساسية للمكتب المركزي للتقصي وللنظام القضائي. و لم يكن يتوقع أقطاب السياسة وأصحاب القرار أنهم سيصبحون هم أيضا موضوع المحاسبة عن تصرفاتها في يوم من الأيام. وكما قال أحد الكتاب البرلمانيين، "أكيد أن البرلمانيين لم يكونوا يتصورون أن القوانين التي يصنعونها بأنفسهم قد تستعمل ضدهم."[38]

وفي بعض الحالات، تقلص القيود المؤسساتية من استقلالية لجان الأخلاقيات في عملية مراقبة البرلمانيين. ففي الأرجنتين مثلا، أحدث الجهاز التنفيذي هيئة وطنيا خاصة بقضايا الأخلاقيات في المجال العمومي تقوم بمطالبة كل الموظفين العموميين بالتصريح عن أموالهم ودخلهم.[39] إلا أن هذا القانون لا يطبق في حق أعضاء البرلمان الذين تم إعفائهم من أي نظام للأخلاقيات خارج المقتضيات الدستورية العامة.

وهناك نموذج أخر يقضي بإحداث نظام مؤسساتي داخل الهيئة التشريعية. ويتم عادة إنشاء مثل هذا النظام عن طريق اللوائح الداخلية للهيئة التشريعية لا عن طريق التشريع. ويأخذ شكل لجنة برلمانية مشكلة من بعض أعضاء البرلمان باشتراك مع مفوض أو مفوضين برلمانيين مستقلين.

وقد تبنت ايرلندا والمملكة المتحدة هذا النموذج في سياق سلسلة من فضائح الفساد في أواسط التسعينيات.[40] فمثلا في مجلس العموم البريطاني، يقوم أعضاء المجلس بتعيين مفوض برلماني للأخلاقيات يكلف بمعية أمين السجل بالسهر على السجل الخاص بالتصريح عن ممتلكات أعضاء المجلس. ويقوم المفوض، الذي لا يمكن أن يكون عضوا في البرلمان، بإرشاد الأعضاء حول السلوك السليم المفروض اتباعه بمقتضى مدونة السلوك، كما باستطاعته أن يقوم بالتحريات حول الخروقات المفترضة. وإذا حصل المفوض على دلائل عن خرق ما، يرفع تقريره واستنتاجاته في هذا الشأن إلى لجنة المجلس المكلفة بالتحقيق في ممتلكات النواب، وهي اللجنة التي توكل لها أحقية القرار بإحالة القضية على المجلس برمته أم لا.

وفي ايرلندا، تتمتع اللجنة المختصة في الوظائف العمومية بصلاحيات تتعلق بنظام الأخلاقيات. وتضم اللجنة من بين أعضائها مراقب النفقات والحسابات والمدقق العام للحسابات والوسيط (Ombudsman) ورئيس "الدايل" (الغرفة السفلية) وكاتب "السيناد" (الغرفة العليا). ويشرف وزير المالية على أشغال اللجنة كما يمكن له تعويض أي عضو منها قد تكون له علاقة بالحالة التي توجد قيد البحث. وعلى غرار النظام البريطاني، تستطيع هذه اللجنة القيام بالتحريات اللازمة تتقدم على إثرها بتقرير مكتوب إلى اللجنة المكلفة بالتحقيق في ممتلكات أعضاء المجلس والتي يمكن أن تعرض الأمر بدورها على أنظار المجلس برمته ليقول كلمته الأخيرة فيه عن طريق التصويت.

أما النموذج المؤسساتي الثالث، فيعتمد على المراقبة الذاتية للبرلمانيين وهو النظام المعمول به في الكونغرس الأمريكي. وفي هذه الحالة، تقوم لجنة خاصة للأخلاقيات تتكون من أعضاء المجلس بالتحقيق في مختلف الجوانب المرتبطة بالخروقات التي قد تمس بقواعد الأخلاقيات، ابتداء من استقبال الشكاوي وإجراء التحقيق اللازم للتأكد من وقوع خرق ما إلى اقتراح الإجراءات العقابية المناسبة. وعلى غرار النموذج السابق، تحيل اللجنة القضية على المجلس برمته ليتخذ فيها القرار النهائي عن طريق التصويت.

وقد يكون هذا النظام محط جدال، إذ يعتمد على أعضاء المجلس للقيام بالتحقيقات اللازمة ومعاقبة زملائهم. وبهذا الصدد يلاحظ الأستاذ دينيس ف. طومسن، المؤلف للعديد من الكتب حول أنظمة الأخلاقيات، أن البرلمانيين "قليلا ما يبلغون عن هفوات وخروقات زملائهم بل وحتى عن أعضاء طاقم زملائهم في المجلس. كما أنهم لا يقومون بانتقاد زملائهم أمام الرأي العام بخصوص تجاهلهم لواجباتهم البرلمانية إلا نادرا."[41] وفي رأي المستشارين للجنة الأخلاقيات التابعة لمجلس النواب الأمريكي (اللجنة الخاصة بمقاييس السلوك التابعة للمجلس)، هناك نفور من مراقبة سلوك الأعضاء الزملاء في المجلس، مما يضع رئاسة المجلس في موقف حرج عندما يتطلب الأمر اختيار الأعضاء لهذه اللجنة.[42]

آليات معالجة الشكاوي والإجراءات الجزائية

وبعد إنشاء الهيئة المؤسساتية للمراقبة، تأتي مرحلة معالجة الخروقات المفترضة. وتكون الخطوة الأولى هي إحالة الشكاوي على هذه الهيئة. ونظرا للجو السياسي الذي يعمل البرلمانيون في إطاره، فهم يتخوفون من أن تلطخ سمعتهم وللأبد من جراء ادعاءات مغرضة و/أو صادرة عن خصوم سياسيين بشأن سلوكهم. ولهذا الغرض، أحدثت العديد من الهيئات التشريعية إجراءات وقائية لغربلة الشكاوي بصفة دقيقة. ففي الولايات المتحدة مثلا، تتم عادة غربلة الشكاوي الصادرة عن الجمهور بواسطة أعضاء المجلس، مع العلم أنه يمكن للمواطنين العاديين أن يتقدموا بشكاياتهم إلى لجنة الأخلاقيات بطريقة مباشرة. وفي المملكة المتحدة، تحال الشكايات الصادرة سواء عن أعضاء المجلس أو عن المواطنين على المفوض البرلماني المكلف بمقاييس الأخلاقيات. ويمنح النظام التشيكي إمكانية تقديم الشكاوي إلى أعضاء المجلس وحدهم. هكذا يحق لعشرة أعضاء (أي خمسة بالمائة من مجموع أعضاء المجلس) أن يطالبوا اللجنة بالتحقيق مع عضو يشكون في كونه لم يحترم القواعد الأخلاقية. ومن جهته، يلجأ النظام الجنوب إفريقي إلى طريقة إضافية لحماية أعضاء المجلس، حيث يحق للأعضاء الذين يعتبرون أن سمعتهم أصبحت محط تساءل من طرف الرأي العام أو وسائل الإعلام أن يطلبوا من محكمة مشكلة من قضاة معينين البث في القضية.

وفي بعض البلدان الأخرى، يقوم رئيس المجلس نفسه أو الذي يقوم مقامه بمعالجة الشكاوي المرتبطة بالفساد. ففي بولندا، يقرر الرئيس إحالة أو عدم إحالة الشكوى على اللجنة المكلفة بشؤون النواب. وتذهب ألمانيا أبعد من ذلك، حيث يتولى الرئيس معالجة القضية برمتها بما في ذلك فرض العقوبة.

وبعد وضع الشكوى، ينبغي التحقق من التهمة الموجهة ضد العضو في المجلس والتأكد من خرقه للقواعد الأخلاقية. وتقوم لجنة مختصة أو محكمة بهذا الدور في حل البلدان، وتعرض نتائج تحقيقها بالإضافة إلى توصياتها بخصوص الإجراءات الجزائية على المجلس ليتخذ القرار النهائي بشأنها.

أما الأرجنتين، فلا يوجد بها نظام اللجنة. بل يعهد الإقرار بخرق القواعد الأخلاقية إلى المجلس برمته وهو الذي يحدد العقوبات المناسبة. ولا تعمل ألمانيا وكندا لا بأسلوب اللجنة ولا بالتصويت في المجلس، حيث تقع القضايا المرتبطة بالأخلاقيات في نطاق سلطة الرئيس بالنسبة لألمانيا والوزير الأول بالنسبة لكندا.

وتشكل الإجراءات الجزائية الخطوة الأخيرة في معالجة الشكاوي. وتختلف هذه الإجراءات المتوفرة لأعضاء المجلس سواء فيما بينها أو بالنسبة لكل حالة. هكذا تواجه أعضاء المجلس في ايرلندا ثلاث خيارات: التوقيف، الغرامات أو التعرض لنقد الجمهور. وفي بولندا أيضا يوجه أعضاء المجلس التوبيخ، التأنيب أو العتاب إلى زملائهم المخلين بالقواعد الأخلاقية. أما في فرنسا هناك خيار واحد ليس إلا: الإبعاد عن الترشيح لمدة سنة كاملة. في حين اختارت ألمانيا توجها مفتوحا على الرأي العام حيث يقوم رئيس المجلس التشريعي الفيدرالي ("الديت") بإطلاع الناخبين على الخروقات الصادرة عن البرلمانيين تاركا لهم فرصة تقرير المصير السياسي للأعضاء المخلين بالأخلاق.

تحسيس أعضاء الهيئة التشريعية

مما لا شك فيه أن تطبيق القوانين يعد عنصرا أساسيا لنجاح أي نظام فعال لمحاربة الفساد، إلا أنه يتعين مع ذلك تحسيس أعضاء المجالس النيابية بخصوص هذه القوانين. وتلجأ العديد من المجالس لهذا الغرض إلى إحدى الوسائل لحث الأعضاء (ومساعديهم) على تأويل هذه القوانين بطريقة صحيحة والعمل على تطبيقها في مختلف القضايا المرتبطة بالأخلاق.

وفي جنوب إفريقيا مثلا، تقوم اللجنة المكلفة بمصالح الأعضاء بتأويل مدونة السلوك وتقديم النصح لأعضاء البرلمان بخصوص تطبيقها. ونجد نفس التوجه في القانون المتعلق بالأخلاق في مجال الوظائف العمومية بايرلندا (الفقرة ١٢). وفي المملكة المتحدة، يكلف المفوض البرلماني المختص بالمقاييس الأخلاقية صراحة بتقديم المشورة للأعضاء بطريقة "سرية".[43] وتعد هذه الخدمة من أهم العناصر في النظام الكندي للأخلاق. ويجتهد مكتب المستشار في شؤون الأخلاق، "للحفاظ على قدر كبير من السرية"، و"نظرا للعلاقة الثنائية الحميمية القائمة بصفة عامة بين المستشار والحامل للمسؤولية العمومية، يكون المستشار دائما مستعدا للإجابة عن طريق الهاتف على أي من أسئلة العضو الذي يتحمل مسؤولية عمومية."[44]

وتولي اللجنة المكلفة بمعايير السلوك العام التابعة لمجلس النواب الأمريكي اهتماما كبيرا لقضية التحسيس والمشورة. وفي هذا السياق، تكرس اللجنة حيزا كبيرا من نشاطها "للإجابة عن أسئلة أعضاء المجلس ولتقديم المشورة لهم ولمساعديهم حول القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم سلوكهم العام. ويقوم طاقم اللجنة بتوفير نصائح عامة عبر الهاتف والبريد الإلكتروني أو عن طريق الاتصال الشخصي، كما يمكن للجنة أن تبعث بجواب رسمي مكتوب ردا على أي استفسار دقيق."[45] وتقوم اللجنة أيضا بتوزيع دليل مطول حول أخلاق المجلس لمساعدة الأعضاء على تأويل القوانين واستيعابها.

وبالإضافة إلى تقديم المشورة إلى الأعضاء وإلى موظفي المجلس، تنشر اللجنة العديد من المذكرات لتوضيح القوانين المتعلقة بالأخلاق وتعززها بالأمثلة لتسهيل استيعابها. وكمثال مفيد عن هذه العملية، كانت اللجنة قد وزعت مذكرة ردا على التعديل الذي أدخل في يناير ١٩٩٩ على القانون الخاص بالهدايا. ويسمح القانون الجديد للأعضاء ولموظفي المجلس بقبول الهدايا التي لا تتعدى قيمتها ٥٠ دولارا (لم يكن يسمح بقبول الهدايا في السابق). وكان من اللازم أن تدقق بعض جوانب هذا القانون الذي يبدو أساسيا. وعلى سبيل المثال، يمنع على أعضاء وموظفي المجلس أن يقبلوا هدية تتعدى قيمتها ٥٠ دولارا مع دفع الفرق. ولأجل توضيح ومنع هذا النوع من الممارسات، قدمت المذكرة أمثلة عن بعض الحالات:

الحالة الأولى: إذا استدعي عضو في طاقم المجلس إلى المطعم من طرف رجل أعمال، لا يحق لهذا العضو أن يتناول وجبة مرتفعة الثمن ثم يدفع الجزء الذي يفوق مبلغ ٤٩,٩٩ دولارا لمضيفه مقابل ما تناوله من طعام وشراب. وإذ فاقت الفاتورة مبلغ ٤٩,٩٩ دولارا، على الموظف أن يدفع المبلغ بأكمله هو بنفسه.

الحالة الثانية: إذا توصل عضو في هيئة البرلمان بتذكرة، تقدر قيمتها بستين دولارا حسب القوانين المتعلقة بالهدايا، لمشاهدة مقابلة في كرة القدم، لا يحق لهذا العضو أن يقبل التذكرة مقابل دفع ١١ دولارا للذي عرضها عليه. و إذا كان العضو يريد قبول التذكرة، عليه أن يدفع ٦٠ دولارا لمن عرضها عليه، أي المبلغ بأكمله.[46]

لا ينبغي أن تصبح الأنظمة الأخلاقية كمجموعة من القوانين هدفها هو معاقبة أعضاء المجالس النيابية الذين ينقصهم الحذر. بل، يمكن لهذه الأنظمة أن تشكل خطوطا عريضة تسعى إلى خلق جو يشجع على التزام السلوك الأخلاقي السليم. وهذا ما تسعى إليه الأمثلة التي تم تقديمها. فالغاية من المذكرة هي التحسيس وليس العقاب. إنه عنصر أساسي من عناصر الأنظمة الأخلاقية: "فهي لا تهدف فقط إلى الزجر، بل تضئ الطريق أيضا."[47]

الاعتبارات الثقافية

لا بد من احترام ثقافة البلاد وأخذها بعين الاعتبار أثناء صياغة نظام للأخلاق. فمثلا، يكتسي تقديم الهدايا أهمية ومزية في العديد من المجتمعات، وعلى هذا الأساس لا ينبغي القضاء على هذه العادة – وربما يستحيل إزالتها – في محاولة للامتثال لمقاربة عالمية للسلوك الأخلاقي. ومع أن التباينات الثقافية قد تؤدي إلى بعض الاختلاف في أصناف الأنظمة الأخلاقية، لا يختلف القادة السياسيون في العالم والخبراء المتخصصون في محاربة الفساد إلا قليلا حول السلوك السليم الذي يخدم المصلحة العامة.[48] كما يتعين التزام الحذر تجاه الادعاءات القائلة بأن العادات الثقافية الخصوصية تحول دون بلورة نظام أخلاقي شامل. وخلال لقاء بين أعضاء من البرلمان الموزمبيقي، أكد محامي من اللجنة المكلفة بمقاييس السلوك العام التابعة لمجلس النواب الأمريكي على مبدأين يمكن لأي أحد أن يتفق حولهما بغض النظر عن بيئته الثقافية:

١) "يتعين على المسؤولين في الهيئة التشريعية والجهاز التنفيذي أن يتخذوا قراراتهم على أساس الوقائع الحقيقية للقضايا المطروحة وليس تحت ضغط تأثيرات خارجية كالأموال،

٢) في نظام الحكم الديمقراطي، ينبغي أن يشعر المواطنون بالثقة والأمان في الدولة، ومن ثم فإن القوانين التي تضمن عدم استغلال هذه الثقة تصبح ضرورية."[49]

الملحق ١ : مقارنات بين الدول - الجدول الأول

الدولة	مدونة السلوك	القواعد الأخلاقية وشروط التصريح عن الممتلكات		
		القيود المرتبطة بتضارب المصالح	القيود على شغل المناصب خلال فترة الولاية[50]	القيود على شغل المناصب بعد فترة الولاية
الأرجنتين مجلس النواب	حسب الدستور يؤدي الأعضاء القسم "لأداء وظيفتهم كما ينبغي" (المادة ٦٧)، ويمكن طردهم إذا تبين أنهم غير قادرين على ذلك من الناحية الأخلاقية (المادة ٦٦). ** في ١٩٩٩، أحدثت مدونة السلوك للوظائف العمومية بمقتضى القانون. تطبق هذه المدونة على موظفي الجهاز التنفيذي فقط.	لا شيء.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في وقت واحد: وزير في الحكومة، عامل أو محافظ، قاض، محام، أو أي منصب عمومي. تقبل بعض الحالات الاستثنائية بعد مصادقة من المجلس الذي يوجد به العضو المعني (المادة ٧٢ من الدستور).	لا شيء.
أستراليا مجلس النواب	لا يوجد أي قانون للأخلاق ينظم بموجبه سلوك الأعضاء، لكن يتعين عليهم التصريح عن أصولهم المالية. تم عرض مشروع قانون في اتجاه إصدار مدونة للسلوك في ١٩٩٥ ولكن لم يصادق عليه.	تمنع المادتان ٤٤ و٤٥ من الدستور المادة ١٩٦ من القانون الداخلي للمجلس على الأعضاء التصويت على القضايا التي قد تكون لهم فيها مصلحة مالية مباشرة.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في وقت واحد: عضو في هيئة تشريعية لولاية أو لإقليم، أو في الغرفة الأخرى للبرلمان، أصحاب المناصب ذات المنفعة أو أصحاب المعاشات الصادرة عن صناديق عمومية (باستثناء الوزراء وأعضاء القوات المسلحة)، أعضاء اللجان الانتخابية، أو، اللهم إذا تم استثناءهم، أصحاب المصالح المالية في إطار اتفاقية مع الحكومة. وجريا على العادة، يستقيل الوزراء من إدارات الشركات العمومية وشبه العمومية، كما لا يجوز لهم قبول إتاوات أو أي دخل آخر صادر عن عمل شخصي غير الأجر الذي يتقاضونه بصفتهم وزراء أو أعضاء في البرلمان.	لا شيء.

الدولة	مدونة السلوك	القواعد الأخلاقية وشروط التصريح عن الممتلكات		
		القيود المرتبطة بتضارب المصالح	القيود على شغل المناصب خلال فترة الولاية	القيود على شغل المناصب بعد فترة الولاية
كندا مجلس العموم	يتعين على الوزراء والكتاب البرلمانيين أن يمتثلوا لقانون ١٩٩٤ المتعلق بتضارب المصالح وشغل المناصب بعد انتهاء فترة الولاية التشريعية والذي يحدد المقاييس الأخلاقية وشروط اتخاذ القرارات بارتباط مع المصالح الخاصة والعامة ويقضي بإمكانية المراقبة العمومية. ويحرم هذا القانون استعمال المعلومات المحصل عليها إبان تقلد المهام العامة لأغراض شخصية. أما الأعضاء الذين لا يزاولون مسؤوليات وزارية لا يطبق عليهم هذا القانون.	لا تسمح المادة ٢١ من القانون الداخلي (١٩٩١) للأعضاء بالتصويت على أية قضية قد تكون لهم فيها مصلحة مالية.	يحرم الفصل ١٨ من المدونة على الوزراء الخوض عمليا في نشاط مهني خارج المجلس، أو تحمل مسؤولية تسيير أو تدبير شركة، أو شغل مقعد في مجلس إدارة شركات تجارية أو مالية، أو تحمل مسؤولية في نقابة أو جمعية مهنية أو الاشتغال كمستشار مقابل أجر. ولا يجوز للأعضاء العاديين أن يشغلوا المناصب التالية في وقت واحد: بعض المناصب العمومية والانتخابية، عضوية الهيئات التشريعية الإقليمية أو منصب قاض.	يمنع على الوزراء ولمدة سنتين قبول أي منصب من أية جهة سبق وأن كانت لهم معها علاقات رسمية هامة أو تمثيلها. كما يمنع من ذلك أيضا الموظفون المعينون الآخرون لمدة سنة واحدة.
الجمهورية التشيكية مجلس النواب	يجهل ما إذا كانت مدونة للسلوك موجودة. أما قانون ١٩٩٢ المتعلق بتعارض المصالح، فهو ينظم القضايا المرتبطة بشغل المناصب خارج المجلس وبالهدايا. وغالبا ما تربط مسألة الرشوة بالأحزاب عوض الأشخاص ويطبق عليها قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩١.	يحرم القانون على الأعضاء استغلال وظائفهم للحصول على المعلومات لأغراضهم الشخصية أو لفائدة أطراف أخرى، أو الاستفادة من وظائفهم بارتباط مع مناصب قارة أو أنشطة تجارية أخرى.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في وقت واحد: رئيس الجمهورية، قاض، وكيل عام أو وسيط للدولة.	مجهول.

الدولة	مدونة السلوك	القواعد الأخلاقية وشروط التصريح عن الممتلكات		
		القيود المرتبطة بتضارب المصالح	القيود على شغل المناصب خلال فترة الولاية	القيود على شغل المناصب بعد فترة الولاية
فرنسا **الجمعية الوطنية**	يجهل ما إذا كانت مدونة للسلوك موجودة. تعتبر النظرية الدستورية الفرنسية أن الأعضاء يمثلون الأمة برمتها وليس الدوائر الفردية. وعلى هذا الأساس، فإن المصالح الخاصة تركز على الأحزاب لا على الأفراد. أما القوانين المتعلقة بهذا الموضوع، فهي توجد في القانون الانتخابي (المواد ٥٢-٥٤، ١٢٨، ١٣٧-١٥٣)	على الأعضاء أن يجتنبوا التضارب في المصالح أو أي تأثير مناف خلال فترة ولايتهم النيابية.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: عضوية الحكومة أو المجلس الدستوري، عضوية مجلس الشيوخ أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، القضاة، موظفي الدولة، الأعضاء الذين يقضون حياتهم المهنية في القوات المسلحة، أصحاب المناصب الممنوحة من دول أجنبية، موظفين دوليين، أصحاب المناصب القيادية في الشركات العمومية أو التي تتمتع بدعم مالي من الدولة أو الشركات المالية التي تقوم بتعبئة الادخار العام، أو الشركات العقارية، كما لا يجوز قبول مهام استشارية وأي منصب انتخابي. باستثناء هذه الشروط، ليست هناك أية قيود على المداخيل خارج المجلس.	يحق للأعضاء أن يقبلوا مناصب خارج المجلس بعد انتهاء فترة ولايتهم، شريطة ألا يشغلوا منصبا في شركة تحصل على دعم من الدولة أو تشتغل أساسا على العقود الحكومية المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على العمل في العقار أو شركات الادخار
ألمانيا **المجلس الفيدرالي ("الديت")**	رغم عدم وجود مدونة شكليا، يتم تنظيم السلوك العام للبرلمانيين من طرف الدستور والقوانين التشريعية والقوانين العامة: المادتان ٣٨ و٤٨ من الدستور، القوانين الأخلاقية للمجلس الفيدرالي (١٩٧٢، تم تعديلها في ١٩٨٢ و١٩٨٦)، والقانون الخاص بالأحزاب السياسية (١٩٩٤) والقانون الخاص بالوضع القانوني لأعضاء المجلس الفيدرالي (١٩٩٤). ويحرم القانون الجنائي "بيع أو شراء الأصوات التي يدلى بها في البرلمان".	على الأعضاء أن يصرحوا عن أي تعارض في المصالح بشأن قضايا تشريعية، ولكن يسمح لهم بالمشاركة في المداولات بعد القيام بمثل هذا التصريح.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: مسؤولية وزارية في إحدى الولايات الفيدرالية، عضوية مكتب تدقيق الحسابات الفيدرالي، قاض أو عضو بمجلس الشيوخ.	لا شيء.

الدولة	مدونة السلوك	القواعد الأخلاقية وشروط التصريح عن الممتلكات		
		القيود المرتبطة بتضارب المصالح	القيود على شغل المناصب خلال فترة الولاية	القيود على شغل المناصب بعد فترة الولاية
المجر الجمعية الوطنية	مجهول	يضبط القانون المنظم للوضع القانوني لأعضاء المجلس (المعدل سنة ١٩٩٧) الإجراءات المرتبطة بتضارب المصالح والتصريح عن الممتلكات.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: رئيس الجمهورية، عضوية المحكمة الدستورية، بعض الوظائف العمومية الأخرى والمكاتب التابعة للدولة، القضاة، العضوية في الجيش أو الشرطة أو سلطات الأمن.	مجهول
الهند مجلس النواب	لا شيء.	يمنع قانون ١٩٨٨ المتعلق بالوقاية من الفساد على الموظفين العموميين قبول أية مكافأة باستثناء الأجور القانونية	لا يحق عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: العضوية في القوات المسلحة، وفي بعض المؤسسات العمومية التجارية (مكاتب عمومية، المقاولات المتعاقدة مع الدولة).	لا شيء
ايرلندا مجلس النواب	لا تقنن أية مدونة سلوك الأعضاء، ومع ذلك يقدم قانون ١٩٩٥ المتعلق بالأخلاق في الوظائف العمومية توجيهات مفصلة حول مسألة تضارب المصالح وقضية التصريح عن الممتلكات.	يفرض قانون ١٩٩٥ المتعلق بالأخلاق في الوظائف العمومية على الأعضاء ذوي مصلحة مادية في أية قضية تكون موضوع تداول داخل المجلس أن يصرحوا مسبقا عن وجود هذه المصلحة قبل المشاركة في النقاش أو التصويت على هذه القضية	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: العاملين بصفة دائمة في الجيش أو الشرطة، بعض الوظائف العمومية، بعض المناصب في المجموعة الأوربية، رئيس الجمهورية، مراقب النفقات ومدقق الحسابات أو القضاة.	لا شيء
ايطاليا مجلس النواب	مجهول	مجهول	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: بعض المناصب العمومية — (القضاة في المحكمة الدستورية واللجنة العليا للقضاة والمجلس الوطني للاقتصاد والشغل)، إطار مسير لشركات الدولة أو الشركات المدعمة من طرف الدولة. لا يحق للوزراء أن يحصلوا على تعويض عن مزاولتهم للمهام في المؤسسات المرتبطة بوزاراتهم.	لا يحق للوزراء أن يشغلوا أيا من المناصب المذكورة في الفئة السابقة لمدة سنة واحدة بعد انتهاءهم من مزاولة مسؤولياتهم.

الدولة	مدونة السلوك	القواعد الأخلاقية وشروط التصريح عن الممتلكات		
		القيود المرتبطة بتضارب المصالح	القيود على شغل المناصب خلال فترة الولاية	القيود على شغل المناصب بعد فترة الولاية
اليابان مجلس النواب	يجهل ما إذا كانت هناك مدونة. يتعين على الأعضاء أن يلتزموا بقانون ١٩٨٥ المتعلق بالقوانين السياسية والأخلاقية وبقانون ١٩٩٢ المتعلق بالتصريح للعموم عن أصول وممتلكات أعضاء المجلس والقاضي بإحداث معايير للأخلاق السياسية، والعمل على تطبيق القوانين المعروفة تحت تسمية "معايير التعامل".	مجهول	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: منصب رسمي في هيئات حكومية أو عمومية محلية، مسؤول أو عضو في طاقم شركة عمومية. ويمكن لعضو أن يعين خلال فترة ولايته في لجنة ما أو كمستشار أو أي منصب مماثل آخر في أي جهاز تنفيذي تابع للحكومة بعد قرار متزامن من الغرفتين.	مجهول
كوريا الجمعية الوطنية	يحث الدستور الأعضاء على ضرورة الالتزام باستقامة عالية وخدمة الصالح العام، وعلى ألا يستغلوا مناصبهم لأغراض شخصية (المادة ٤٦)	يحرم الدستور على الأعضاء شغل مناصب متزامنة حسب القانون. (المادة ٤٣). ويحدد قانون ١٩٨١ (المعدل سنة ١٩٩٣) المتعلق بالأخلاق في الوظيفة العمومية الإجراءات الخاصة بالتصريح عن الممتلكات ويمنع على الأعضاء الحصول على منفعة مادية من أشخاص قد تكون لهم علاقة بقضايا مرتبطة بمشاريع القوانين أو التشريعات.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: بعض المناصب الحكومية، قضاة المحكمة الدستورية، أعضاء في الهيئات التشريعية المحلية، عضوية القوات المسلحة، مناصب مرتبطة بالانتخابات أو مناصب في الشركات العمومية أو في التعاونيات الزراعية أو البحرية أو في الضيعات الكبرى.	يمنع قانون ١٩٨١ (المعدل سنة ١٩٩٣) المتعلق بالأخلاق في الوظيفة العمومية على الأعضاء، ولمدة سنتين، شغل أي منصب في شركة تجارية قد تكون لها علاقة وطيدة بمنصبهم في المجلس.
المكسيك مجلس النواب	يحدد الباب الرابع من الدستور المبادئ الأساسية في السلوك العام وينص على عقوبات إدارية —كما يحددها القانون) والتي "يتعين تطبيقها على الموظفين العموميين لمعاقبتهم على الأفعال أو الإهمال الذي له أثر مباشر على احترامهم للقانون ولأمانتهم وإخلاصهم ونزاهتهم ونجاعتهم في أداء مهامهم".	ينص قانون ١٩٨٣ المتعلق بمسؤولية الموظفين العموميين على قواعد عامة وعلى السلوك السليم الأدنى للحفاظ على نزاهة المؤسسة والحيلولة دون وقوع تضارب في المصالح.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: منصب كهنوتي، عضو في القوات المسلحة في خدمة عسكرية فعلية، ضباط مشرفين في الشرطة (داخل مقاطعة)، بعض الوظائف العمومية (بما فيها العمال أو المحافظين)، القضاة أو أي منصب له علاقة بالمعهد الفيدرالي للانتخابات.	يمنع القانون المتعلق بمسؤولية الموظفين العموميين على الأعضاء، ولمدة سنة واحدة، قبول أي منصب أو تقديم طلب للعمل في مؤسسة للقطاع الخاص التي لها ارتباط بمنصبهم في الحكومة.

الدولة	مدونة السلوك	القواعد الأخلاقية وشروط التصريح عن الممتلكات		
		القيود المرتبطة بتضارب المصالح	القيود على شغل المناصب خلال فترة الولاية	القيود على شغل المناصب بعد فترة الولاية
بولندا الجمعية الوطنية	يجهل ما إذا كانت هناك مدونة. ويحرم القانون الجنائي البولندي الرشوة بالنسبة للموظفين العموميين. (تمت المصادقة على القانون سنة ١٩٦٩)	يمنع القانون الدستوري لسنة ١٩٩٢ على الأعضاء الانخراط في أنشطة من شأنها أن تؤدي إلى تضارب في المصالح. ويحدد قانون ١٩٩٦ المتعلق بممارسة أعضاء مجلسي النواب والشيوخ لمهامهم أيضا مسألة التضارب في المصالح وقضايا أخلاقية أخرى كالهدايا وشغل مناصب أخرى خارج البرلمان.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: رئيس البنك الوطني البولندي، رئيس الغرفة العليا للمراقبة، المفوض لحقوق المواطنين، المفوض لحقوق الطفل أو مساعديهما، أعضاء المجلس المكلف بالسياسة النقدية، المجلس الوطني للإذاعة والتلفزة، السفراء، المناصب في كتابة المجلس الوطني أو مجلس الشيوخ، رئيس الجمهورية، المناصب في الإدارة الحكومية (باستثناء أعضاء مجلس الوزراء وكتاب الدولة)، القضاة، المدعين العامين، الموظفين العموميين، الجنود في خدمة عسكرية حاليا وأي عضو في الشرطة أو سلطات حماية الأمن.	لا شيء.
جنوب إفريقيا الجمعية الوطنية	يحدد المدخل لمدونة السلوك في مجال المصالح المالية (١٩٩٦) الأهداف العامة للمدونة. ويحرم على الأعضاء بالخصوص "وضع أنفسهم في موقع يتضارب مع مسؤولياتهم بصفتهم ممثلين عموميين بالبرلمان، كما لا يسمح لهم بقبول أي منفعة أو أرباح أو أن يستفيدوا من منصب العضو." (الفقرة ١.١.٣)	على الأعضاء الذين يتوفرون على مصالح مالية معينة مرتبطة بقضية يتداول المجلس حولها أن يصرحوا عن هذه المصالح وأن يحجموا عن التصويت أو المناقشة حول هذه القضية. (الفقرة ٤.٤.٢)	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: أي منصب في مؤسسة ذات المنفعة العمومية (كالموظفين العموميين أو القوات المسلحة) تابعة للدولة أو لرئيس الجمهورية.	لا شيء.

الدولة	مدونة السلوك	القواعد الأخلاقية وشروط التصريح عن الممتلكات		
		القيود المرتبطة بتضارب المصالح	القيود على شغل المناصب خلال فترة الولاية	القيود على شغل المناصب بعد فترة الولاية
إسبانيا مؤتمر النواب	مجهول	يمنع الدستور (القسم ٧١) على الأعضاء شغل المناصب التي تعد متعارضة كالمناصب العليا في القطاعات الحكومية الأخرى وفي الجيش. وينص قانون ١٩٨٥ التنظيمي المتعلق بالانتخابات العامة على قيود أخرى بخصوص المناصب المتعارضة. ويمنع القانون الخاص بمجلس النواب (١٩٨٢) على الأعضاء التضرع بمناصبهم لأجل القيام بأنشطة تجارية، صناعية أو مهنية.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: بعض المناصب الحكومية والسياسية والعمومية العليا، العضوية في القوات المسلحة، العضوية في جمعية لمنطقة تتمتع بالاستقلال الذاتي أو العضوية في لجنة انتخابية ("الجونتا").	مجهول
السويد البرلمان	مجهول	لا يسمح القانون (١٩٩٦) المتعلق بتصريح أعضاء البرلمان عن التزاماتهم المالية ومصالحهم الاقتصادية لهم بالمشاركة في المناقشة حول القضايا التي تربط أي عضو "بفرد قد تكون له معه علاقات شخصية متينة."	رغم أنه لا يحق للوزراء (وكذلك لرئيس البرلمان) أن يتصرفوا كأعضاء في البرلمان خلال فترة ولايتهم، يسمح لهم بالاحتفاظ بمقاعدهم، والتي يتولاها في غضون ذلك الوقت أعضاء آخرون يقومون مقامهم، ويمكن لهم الرجوع إلى مهامهم البرلمانية إذا ومتى يخرجون من الحكومة. لا وجود لمناصب متعارضة بالنسبة للأعضاء العاديين.	مجهول
تايوان الجمعية التشريعية	مجهول	يمنع الدستور (المادة ٧٥) على الأعضاء شغل منصب حكومي آخر بتزامن مع مسؤولياتهم التشريعية.	مجهول	لا شيء

الدولة	مدونة السلوك	القواعد الأخلاقية وشروط التصريح عن الممتلكات		
		القيود المرتبطة بتضارب المصالح	القيود على شغل المناصب خلال فترة الولاية	القيود على شغل المناصب بعد فترة الولاية
المملكة المتحدة مجلس العموم	تحدد مدونة السلوك الخاصة بأعضاء البرلمان (١٩٩٥) المعايير العامة للخدمة العامة والسلوك الفردي وللتصريح عن المصالح. وتنص المدونة أيضا على تحريم مختلف أشكال الرشوة والحصول على مكافآت مقابل مناصرة قضية ما وسوء استعمال المعلومات.	على الأعضاء أن يصرحوا كل المصالح ذات الصلة الماضية والمحتملة قبل الدخول في المناقشة حول قضية ترتبط بهذه المصالح. كما يتعين على الأعضاء التصريح عن المصالح ذات الصلة للوزراء والموظفين العاملين في خدمة الملكة ولكل لجنة دائمة قد يعمل العضو في إطارها بارتباط مع تلك المصالح. لا يسمح للأعضاء قبول أي مكافأة مقابل تناول الكلمة في المجلس، كما لا يحق لأعضاء المجلس أن يحصلوا على أموال لأجل أخذ الكلمة في المجلس أو للتصويت أو لوضع سؤال برلماني أو تقديم ملتمس أو مقترح قانون أو تأجيل تعديل أو الدفع به أو حث زملاء أو وزراء على ذلك.	لا يجوز عامة للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: العضوية في القوات المسلحة والشرطة، الموظفين، بعض المناصب القضائية، رجال الدين (باستثناء الكنائس المنشقة)، أعضاء مجلس اللوردات ، العضوية في عدد من المؤسسات العمومية والمحاكم.	لا شيء.
الولايات المتحدة مجلس النواب	تحث مدونة السلوك العام (الفصل xxiv من القانون الداخلي للمجلس لسنة ١٩٦٨ والمعدل في ١٩٩٢) الأعضاء والمسؤولين ومساعديهم على التحلي دائما بسلوك يليق بمقام المجلس. وتتضمن المدونة أكثر عدد من التفاصيل مقارنة مع الدول الأخرى، وهم على سبيل المثال: تحريم الهدايا، تضارب المصالح، الخلط بين الأموال الخاصة للعضو والأموال المستعملة في الحملات، سوء استعمال الأموال العمومية.	ينص الفصل xxiv من القانون الداخلي (١٩٩٢) أنه "لا يحق لعضو أو مسؤول أو مساعد من مجلس النواب أن يحصل على أي تعويض أو أن يتوصل بأي تعويض لفائدته من أي مصدر كان، من جراء ممارسة تأثير بفضل موقعه في الكونغرس."	لا يجوز للأعضاء أن يشغلوا المناصب التالية في آن واحد: لا يحق لأي موظف مدني تحت سلطة الولايات المتحدة أن يتقاضى تعويضا مقابل قيامه بنشاط مهني خارج المجلس له ارتباط بوسيط كمحامي أو طبيب على سبيل المثال، ولا يحق له الحصول على تعويض بصفته عضو في مجلس إدارة أو مسؤول في شركة أو منظمة. ولا ينبغي أن تتعدى كل المداخيل الأخرى التي يحصلون عليها خارج المجلس نسبة ١٥ في المائة من أجرهم الرسمي. ولا يجوز لهم الحصول على أية مكافأة مقابل إلقائهم لخطاب أو ظهورهم في حدث ما أو مقال صحافي. (الفصل xxiv من قانون المجلس. أنظر أيضا قانون ١٩٨٩ المتعلق بإصلاح الأخلاق)	لا يسمح للأعضاء والموظفين السامين بالتأثير على الكونغرس أو الاتصال به أو الظهور أمامه لمدة سنة واحدة. (١٩٨٩)

الملحق ٢: مقارنات بين الدول – الجدول الثاني

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	من يتعين عليه القيام بالتصريح عن الممتلكات ومتى	نظرة عامة حول شروط التصريح عن الممتلكات	التصريح عن الممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال	علانية التصاريح عن الممتلكات وإمكانية الإطلاع عليها
الأرجنتين مجلس النواب	لا يشترط القيام بأي تصريح	غير وارد	غير وارد	غير وارد
استراليا مجلس النواب	يتوجب على كل الأعضاء تسجيل تصاريحهم في السجل الخاص بمصالح الأعضاء خلال ٢٨ يوما من توليهم مناصبهم. وعلى الأعضاء أيضا أن يسجلوا أي تغيير خلال ٢٨ يوما من بداية كل دورة وخلال ٢٨ يوما من أي تغيير يطرأ في جانب من جوانب التصريح (قرارات المجلس تمت المصادقة عليها في ١٩٨٤، وعدلت في ١٩٨٦ و١٩٨٨ و١٩٩٤)	على الأعضاء أن يصرحوا عن أي ممتلكات تتعدى قيمتها ٥٠٠٠ دولارا أستراليا (٣,٣٠٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) بما فيما ذلك ودون الاقتصار على: الأسهم في الشركات العمومية والخاصة، الوكالات العائلية والتجارية، الأملاك العقارية، العضوية في المجالس الإدارية، الشراكة، الديون، الاستثمارات. (قرارات المجلس تمت المصادقة عليها في ١٩٨٤، وعدلت في ١٩٨٦، ١٩٨٨ و١٩٩٤)	تطبق كل الشروط الخاصة بالأعضاء على الأزواج وعلى الأطفال الموجودين تحت رعايتهم. (قرارات المجلس تمت المصادقة عليها في ١٩٨٤، وعدلت في ١٩٨٦، ١٩٨٨ و١٩٩٤)	ينبغي وضع السجل الخاص بمصالح الأعضاء رهن إشارة المراقبة من طرف "أي شخص حسب شروط تضعها اللجنة المكلفة بمصالح الأعضاء كلما دعت الضرورة لذلك." (قرارات المجلس تمت المصادقة عليها في ١٩٨٤، وعدلت في ١٩٨٦، ١٩٨٨ و١٩٩٤)
كندا مجلس العموم	تشترط المدونة المتعلقة بتضارب المصالح لسنة ١٩٩٤ من كل أصحاب المناصب العمومية أن يقدموا تقريرا سريا عن الأصول والديون للمستشار المكلف بالأخلاق بمجلس شورى الملكة خلال ٦٠ يوما من تعيينهم مناصبهم.	ينبغي أن يتضمن التقرير كل الديون والأصول التي ينم عادة التصريح عنها كالمصالح التجارية والممتلكات والأصول الخاضعة للمراقبة (والتي يمكن أن تتأثر بالسياسة الحكومية)، بما في ذلك السندات، البضائع، الادخار في إطار صناديق التقاعد والعملة الصعبة المستعملة لأغراض المضاربة	يتعين التصريح عن أصول وديون أزواج وأطفال الوزراء وكتاب الدولة والكتاب البرلمانيين.	يقدم الوزراء للمستشار المكلف بالأخلاق تصريحا سريا عن ممتلكاتهم. ويمكن للمستشار أن يعتبر بعض الجوانب "قابلة للإعلان إلى العموم".

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	من يتعين عليه القيام بالتصريح عن الممتلكات ومتى	نظرة عامة حول شروط التصريح عن الممتلكات	التصريح عن الممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال	علانية التصاريح عن الممتلكات وإمكانية الإطلاع عليها
الجمهورية التشيكية مجلس النواب	على كل عضو أن يقدم تقريرا ماليا عن ممتلكاته في شهر يونيو من كل سنة إلى رئيس غرفته	على الأعضاء أن يقدموا تقريرا سنويا يصرحون بموجبه عن امتلاكهم لأية مصلحة في أي نشاط تجاري وعن كل المداخل والهدايا التي يحصلون عليها خارج المجلس وكذلك عن قيمتها وعن مصادرها، ولكن فقط في حالة ما إذا فاق مجموع قيمة هذه الهدايا والمكافآت الأجر البرلماني الشهري (١١٠٠ دولار في ١٩٩٧). كما يتعين التصريح عن كل الأملاك العقارية المحصل عليها.	تطبق نفس الشروط المتعلقة بالتصريح عن الممتلكات على الأزواج أيضا (شروط التطبيق بالنسبة للأطفال مجهولة)	يمكن للمواطنين التشيكيين أن يتعرفوا على التصاريح عن الممتلكات في الحدود التي تسطرها الغرفة.
فرنسا الجمعية الوطنية	على كل أعضاء مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية أن يقدموا تصاريح عن ممتلكاتهم إلى اللجنة المكلفة بالشفافية المالية في المجال السياسي خلال ٦٠ يوما من توليهم مناصبهم.	ينبغي التصريح عن كل الأنشطة المهنية وذات الطابع العام سواء كانت مؤدى عنها أم لا.	يتعين التصريح عن الأملاك المملوكة باشتراك مع الأزواج.	تحافظ اللجنة على سرية التصاريح. وباستثناء التقارير عن التجاوزات الحاصلة، لا تكشف اللجنة عن البيانات إلا للمجلس
ألمانيا المجلس الفيدرالي ("الديت")	على كل عضو يحصل على مكافأة أو دخل من خارج المجلس أو على هدايا أن يصرح عن قيمتها إلى رئيس المجلس الفيدرالي. وتقدم التصاريح عند بداية كل دورة تشريعية (كل أربع سنوات)، أو خلال أربع أسابيع من توصلهم بأي دخل أو هدية أو مكافأة إضافية.	يتعين التصريح عن المكافآت أو المداخل التي يتعدى مجموعها ٥٠٠٠ مارك ألماني (٢٦٠٠٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) في الشهر الواحد أو ٣٠٠٠٠ مارك (١٦٠٠٠ دولار) في السنة الواحدة.	مجهول	لا توضع التصاريح رهن إشارة العموم.

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	من يتعين عليه القيام بالتصريح عن الممتلكات ومتى	نظرة عامة حول شروط التصريح عن الممتلكات	التصريح عن الممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال	علانية التصاريح عن الممتلكات وإمكانية الإطلاع عليها
المجر الجمعية الوطنية	على كل الأعضاء أن يصرحوا عن مصالحهم المالية خلال ٣٠ يوما وعند نهاية فترة انتدابهم.	يتضمن التصريح كل الأملاك والمداخل والمصالح التجارية.	مجهول	تتمتع لجنة الحصانة بحرية التصرف في الكشف عن نسخة مختصرة للتصاريح المالية لفائدة العموم.
الهند مجلس النواب	لا تراجع إلا السجلات المالية للمسؤولين العموميين الخاضعين للبحث بخصوص جرائم الفساد.	غير وارد	غير وارد	غير وارد
ايرلندا مجلس النواب	على كل الأعضاء أن يقدموا تصاريح سنوية عن المصالح القابلة للتصريح.	يتعين التصريح عن كل المداخل التي تفوق قيمتها ٢,٠٠٠ جنيه إسترليني (٢,٧٠٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩)، بالإضافة إلى العضوية في المجالس الإدارية للشركات أو المداخل التي قد يحصل عليها العضو بصفته مدافع سياسي عن قضية ما في المجلس أو كخبير أو مستشار. وعلى الأعضاء أن يصرحوا عن أية ممتلكات أو أملاك عقارية تفوق قيمتها ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني وعن أي صفقة تفوق قيمتها ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني.	على الوزراء أن يصرحوا عن مصالح أزواجهم وأعضاء أسرهم. ولا يسمح للمسؤولين بتفويت أصولهم إلى الزوجة أو إلى عضو من أعضاء الأسرة لأجل التهرب من التصريح.	توضع التصاريح رهن إشارة العموم.
إيطاليا مجلس النواب	يفرض القانون على كل الأعضاء أن يقدموا تصريحا سنويا عن أموالهم إلى رئيس الغرفة خلال ٩٠ يوما بعد الإعلان عن فوز مرشح في الانتخابات، وذلك كل سنة وعند نهاية فترة انتدابه.	يتعين التصريح عن كل المساهمات والخدمات المحصل عليها والتي تفوق قيمتها ١٠ ملايين ليرة (٥,٥٠٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) مع اسم للمساهم. كما ينبغي التصريح عن كل الأملاك والأسهم في الشركات والعضوية في المجالس الإدارية، وعن استمارات الضرائب السنوية وعن أي تغيير يحصل في الأصول في ملكية العضو (خلال فترة انتدابه وبعد انقضاء هذه الفترة).	ويحتوي التصريح أيضا على ممتلكات الأزواج والأطفال التابعين للأعضاء شريطة أن يقبلوا بتقديم التصريح.	تضع اللجان الإقليمية كل التصاريح رهن إشارة العموم.

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	من يتعين عليه القيام بالتصريح عن الممتلكات ومتى	نظرة عامة حول شروط التصريح عن الممتلكات	التصريح عن الممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال	علانية التصاريح عن الممتلكات وإمكانية الإطلاع عليها
اليابان مجلس النواب	على كل الأعضاء أن يصرحوا بموجب قانون ١٩٩٢ لرئيس المجلس عن دخلهم خلال ١٠٠ يوم من انتخابهم، وكل سنة بعد ذلك.	على الأعضاء أن يصرحوا عن الأجر والنصب اللذين يتمتعان بهما في شركة خاصة بما في ذلك المناصب غير المؤدى عنها.	مجهول	مجهول
كوريا الجمعية الوطنية	يقتضي القانون المتعلق بالأخلاق في الخدمة العمومية (لسنة ١٩٨١ والمعدل سنة ١٩٩٣) أن يصرح كل الأعضاء عن أصولهم لكتابة الجمعية خلال ٣٠ يوما من ابتداء انتدابهم وكل سنة بعد ذلك إن حصل أي تغيير.	الأصول (تجهل التفاصيل)	ينبغي التصريح عن الهدايا الآتية من مصادر أجنبية والتي تفوق قيمتها ١٠٠,٠٠٠ وون كوري (٨٣ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩).	مجهول
المكسيك مجلس النواب	على الأعضاء أن يصرحوا عن أصولهم المالية خلال ٦٠ يوما من توليهم العضوية في المجلس و٣٠ يوما بعد انتهاء فترة انتدابهم وفي شهر مايو من كل سنة.	على التصريح الأولي أن يتضمن تاريخ الحصول على أية أملاك عقارية وقيمتها. وعلى التصاريح السنوية أن تتضمن أي تغيير يحدث في الأصول. وينبغي إلحاق التصريح بآخر استمارة للضرائب.	مجهول	قام مجلس النواب، قبل أن يغلق الكونغرس المكسيكي دورته الربيعية لسنة ١٩٩٩، بتعديل القانون المتعلق بمسؤولية الموظفين العموميين للسماح للعموم بالإطلاع على التصاريح المالية للأعضاء. وينتظر أن يتخذ مجلس الشيوخ موقفا من هذا التعديل.
بولندا الجمعية الوطنية	يقتضي المرسوم الدستوري لسنة ١٩٩٢ أن يقدم الأعضاء تصريحا عن وضعيتهم المالية. وتقتضي القوانين الخاصة بالنواب لسنة ١٩٩٦ أن يقدم الأعضاء تصاريحهم خلال ٣٠ يوما من توليهم مناصبهم وكل سنة بعد ذلك.	على الأعضاء أن يصرحوا عن أوضاعهم المالية العامة بما في ذلك الأصول والعقار والأسهم وأصناف الأنشطة الاقتصادية.	يتعين التصريح عن أية أملاك تشترك فيها الأزواج.	يتمتع رئيس الجمعية بالصلاحية الكاملة بخصوص تبليغ المعلومات حول التصاريح للعموم ولوسائل الإعلام.

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	من يتعين عليه القيام بالتصريح عن الممتلكات ومتى	نظرة عامة حول شروط التصريح عن الممتلكات	التصريح عن الممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال	علانية التصاريح عن الممتلكات وإمكانية الإطلاع عليها
المملكة المتحدة مجلس العموم	على الأعضاء أن يصرحوا عن مصالحهم المالية خلال ثلاث أشهر من توليهم مناصبهم. ويتعين التصريح عن أي تغيير يحدث في هذه المصالح خلال أربع أسابيع من وقوع التغيير. (الفقرة ١٠)	يقضي السجل الخاص بمصالح الأعضاء (الفقرات ٨ — ٤٢) بالتصريح عن ١٠ أصناف من المعلومات: ١/ العضوية في مجالس الإدارات، ٢/ شغل المناصب، ٣/ الزبناء/ومن يقدم لهم الاستشارات، ٤/ من يوفر الرعاية ويساهم في الحملات، ٥/ الهدايا التي تفوق قيمتها ١٢٥ جنيه استرليني والمساعدات التي تفوق الأجر البرلماني بنسبة ٠,٥ في المائة، ٦/ الأسفار إلى الخارج، ٧/ الهدايا القادمة من مصادر أجنبية والتي تفوق الأجر البرلماني بنسبة ٠,٥ في المائة، ٨/ الأراضي والأملاك، ٩/ الأسهم، أو ١٠/ أية مصالح أخرى تخضع لشروط التصريح في السجل.	على الأعضاء أن يصرحوا عن أسفار أزواجهم وعن الهدايا والأراضي والأملاك والأسهم التي تملكها. وعليهم أيضا أن يصرحوا عن الأسهم التي يملكها أطفالهم التابعين لهم.	يتم نشر السجل الخاص بمصالح الأعضاء مباشرة بعد افتتاح برلمان جديد وكل سنة بعد ذلك. ويوضع السجل رهن إشارة العموم في مكتب اللجان بمجلس العموم. ويمكن للمفوض البرلماني السماح للمواطنين الأفراد بالإطلاع على السجل. (الفقرة ١٣)

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	من يتعين عليه القيام بالتصريح عن الممتلكات ومتى	نظرة عامة حول شروط التصريح عن الممتلكات	التصريح عن الممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال	علانية التصاريح عن الممتلكات وإمكانية الإطلاع عليها
الولايات المتحدة مجلس النواب	يتعين على كل عضو من أعضاء المجلس وعلى واحد على الأقل من مساعديه الأساسيين أن يقدما تصريحا عن ممتلكاتهما يوم ١٥ مايو من كل سنة شمسية (أو ٣٠ يوما بعد انتهاء فترة الانتداب). كما يتعين أيضا على الموظفين العاملين في الجهاز التشريعي والذين يتقاضون مكافأة تساوي أو تفوق نسبة ١٢٠ في المائة من الدرجة ١٥ في سلم الأجور العمومية (أي ما قدره ٨٥,٠٧٣ دولار سنة ١٩٩٨) أن يقوموا بالتصريح عن ممتلكاتهم. وعلى كل المرشحين لمناصب داخل المجلس أن يقدموا تصريحا في هذا الشأن كلما حصلوا أو صرفوا ما قدره ٥,٠٠٠ دولارا لأغراض حملاتهم. (الباب الأول من قانون الأخلاق الخاص بالحكومة لسنة ١٩٧٨، كما تم تعديله، الكونغرس الأمريكي ٥، الملحق ٦، القسم ١٠١، اللائحة XXVII)، وقد تم "تنقيح مقتضيات هذا القانون بواسطة قانون جديد سنة ١٩٨٩ بصفة شاملة وإيجاز الشروط الجديدة تحت باب واحد يهم كل حوالب الأخلاق بالنسبة للسلطات الفيدرالية." (أنظر دليل الأخلاقيات الخاص بالمجلس لسنة ١٩٩٢، الصفحة ١٦٠.	يتعين على الأعضاء أن يصرحوا عن الأرباح الناجمة عن الأسهم والسندات. وعلى أعضاء المجلس وموظفي الهيئة التشريعية الذين يتعين عليهم التصريح عن ممتلكاتهم أن يحددوا قيمة كل الأصول والممتلكات والمصالح المالية والأملاك المنتجة للأرباح التي تفوق قيمتها ١,٠٠٠ دولار وكذلك كل المعاملات التي تهم المصالح التي سبق ذكرها والتي تفوق قيمتها ١,٠٠٠ دولار. كما يتعين التصريح عن الديون التي تفوق قيمتها ١٠,٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى كل العائدات عن مثل هذه الاستثمارات المنجزة خلال الفترة المعنية والتي تفوق قيمتها ٢٠٠ دولار. أما التصريح عن الممتلكات الشخصية التي تستعمل للاستثمار أو لتحصيل المداخيل (كمنزل أو منازل السكن الشخصي والمجوهرات واللوحات الفنية والأثاث والسيارات ...)، فلا حاجة إلى التصريح عنها. (الباب الأول من قانون ١٩٧٨ الخاص بأخلاق الحكومة كما تم تعديله، الكونغرس الأمريكي ٥، الملحق ٦، القسم ١٠١ — ١١١، اللائحة XLIV) أنظر القانون المتعلق بإصلاح قانون الأخلاق لسنة ١٩٨٩.	لا تختلف كثيرا القواعد الخاصة بالتصريح عن الممتلكات بالنسبة للأزواج والأطفال عن القواعد التي تطبق على الأعضاء والموظفين السامين بالمجلس. ولا يسمح بالاستثناءات إلا في بعض الحالات المحدودة (الباب الأول من قانون الأخلاق الخاص بالحكومة لسنة ١٩٧٨ كما تم تعديله، الكونغرس الأمريكي ٥، الملحق ٦ ، القسم ١٠٢ (و)(١) اللائحة XLIV، القانون المتعلق بإصلاح قانون الأخلاق لسنة ١٩٨٩).	يتعين وضع التصاريح رهن إشارة العموم خلال ٣٠ يوما من تاريخ تسجيلهم. وترفع التقارير إلى المسؤولين المعنيين بالأمر في الولاية التي يمثلها العضو. ويمكن للمواطنين أن يحصلوا على نسخ من التصاريح مقابل رسوم بسيطة تغطي ثمن النسخ والإرسال عن طريق البريد. وتبقى التصاريح متوفرة لمدة ست سنوات (أو سنة واحدة بالنسبة للمرشحين غير الفائزين في الانتخابات). وتستفيد التصاريح من الحماية من أي استغلال غير قانوني أو تجاري. (الكونغرس الأمريكي ٥، الملحق ٦، القسم ١٠٥)

الملحق ٣: مقارنات بين الدول – الجدول الثالث

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	الهدايا	الأسفار	السلطات ذات الاختصاص	آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العقابية
الأرجنتين مجلس النواب	يمنع القانون الجنائي على الأعضاء قبول الهدايا التي تمنح بسبب منصب العضو.	لا توجد أية قيود	المجلس (بالنسبة للمس بالأخلاق) أو وزارة العدل (بالنسبة للإجراءات الجنائية)	يقضي الدستور بضرورة تقديم تهمة مكتوبة ضد أي عضو إلى "هيئة قضائية عادية" وبلزوم البحث في الوقائع في جلسة علنية. ويمكن لأي من الغرفتين أن تؤدب أي من أعضائها بتصويت من ثلثي الأعضاء بسبب سوء السلوك أو "ضعف الأخلاق". (المادة ٦٦) ويمكن للهيئة التشريعية آنذاك، وبتصويت من ثلثي الأعضاء، توقيف المتهم وتقديمه للمحاكمة أمام قاض "مختص" (المادة ٧٠).
أستراليا مجلس النواب	لا يمنع على الأعضاء قبول الهدايا ما عدا إذا أخذت هذه الهدايا مظهر تضارب في المصالح. ويتعين التصريح عن الهدايا في السجل الخاص بمصالح الأعضاء إذا تعدت قيمتها ٥٠٠ دولار أسترالي (٣٢٩ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) بالنسبة للهدايا المحصل عليها من مصادر رسمية، وإذا تعدت قيمتها ٢٠٠ دولار أسترالي بالنسبة للهدايا المحصل عليها من مصادر غير رسمية. وتعفى الهدايا التي يقدمها أفراد من العائلة أو الأصدقاء من ضرورة التصريح عنها. (قرارات المجلس المعتمدة سنة ١٩٨٤، والمعدلة في ١٩٨٦، ١٩٨٨ و١٩٩٤)	على الأعضاء أن يصرحوا في السجل الخاص بمصالح الأعضاء عن الأسفار التي تتكفل بها بعض الأوساط أو عن أي شكل من الضيافة التي تمنح للعضو. (قرارات المجلس المعتمدة سنة ١٩٨٤، والمعدلة في ١٩٨٦، ١٩٨٨ و١٩٩٤)	تقوم لجنة المجلس المكلفة بمصالح الأعضاء (والتي تم إقرارها سنة ١٩٨٤ بواسطة القانون الداخلي ٢٨أ) بالتحقيقات والتقارير اللازمة عن السجل الخاص بمصالح الأعضاء، وتدرس القضايا المرتبطة بمدونة السلوك وتقرر من هم المسؤولين العموميين الذي يتعين عليهم القيام بالتصريح عن مصالحهم. ويترأس اللجنة أحد الأعضاء. ويتعين على الأعضاء أن يقدموا التصاريح إلى العضو المسؤول عن مصالح الأعضاء (والذي تم إحداثه بموجب قرارات المجلس سنة ١٩٨٤). ويعين رئيس المجلس أحدا من الأعضاء للقيام بمهمة العضو المسؤول عن مصالح الأعضاء. ويقوم هذا العضو أيضا بمهمة كاتب اللجنة المكلفة بمصالح الأعضاء.	تنص المادة ٤٥ من الدستور على أن انتهاك المادة ٤٤ (الذي يحرم التصويت حول القضايا التي تكون لعضو ما فيها مصالح مالية) قد يؤدي إلى الطرد. وللمجلس أن يعاقب الأعضاء لعدم احترامهم للإجراءات الصحيحة بخصوص التصريح عن الممتلكات. (قرار المجلس لسنة ١٩٨٦).

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	الهدايا	الأسفار	السلطات ذات الاختصاص	آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العقابية
كندا مجلس العموم	تلزم المدونة ٢٢(١) الوزراء الذين يحصلون على هدايا أو إعانات مالية تساوي قيمتها ٢٠٠ دولار كندي (١٣٥ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) على الأقل، باستثناء تلك التي يحصلون عليها من أسرهم وأصدقائهم، بإشعار المستشار المكلف بالأخلاق وبوضع تصريح عمومي عن توصلهم بهذه الهدايا.	على الأعضاء أن يصرحوا عن الأسفار إلى الخارج التي تمولها هيئات أجنبية. ليست هناك قيود أخرى بخصوص شروط التصريح عن الأسفار.	أحدثت المدونة مؤسسة المستشار المكلف بالأخلاق وهو مسؤول عن تطبيق المدونة. وللوزير الأول السلطة النهائية بخصوص المنازعات.	يتعرض الأعضاء الذين يخالفون المدونة إلى الإجراءات التي يراها الوزير الأول مناسبة، بما في ذلك التوقيف. كما تفرض على الأعضاء غرامة ٢٠٠ دولار كندي عن كل يوم يتم فيه خرق بخصوص تضارب المصالح. ويتعرض الأعضاء الذين يتعاطون لممارسة الفساد لعقوبة الحبس لمدة سنة ولغرامة ٢,٠٠٠ دولار كندي.
الجمهورية التشيكية مجلس النواب	يمكن للأعضاء أن يتوصلوا بالهدايا، ولكن عليهم أن يصرحوا عن قيمتها في التقرير المالي عن ممتلكاتهم. كما توجد قيود إضافية على الهدايا في القانون الخاص بالأحزاب السياسية (سنة ١٩٩١) والمعدل في ١٩٩٦.	لا تعتبر مصاريف الأسفار والإقامة ووجبات الأكل والمكافآت الأخرى التي تدخل في إطار المهام الرسمية كمداخيل أو هدايا.	تدخل القضايا الأخلاقية المرتبطة بالأعضاء في اختصاصات لجنة المجلس المكلفة بالحصانة. أما القضايا المرتبطة بالأحزاب، فتعهد لمكتب مجلس النواب والمكتب الأعلى للمراقبة.	يمكن لعشرة من أعضاء المجلس (بنسبة ٥ في المائة) أن يطلبوا من اللجنة أن تتخذ إجراءات ضد أي عضو يعتقدون أنه قام بمخالفة ضد المقتضيات المتعلقة بالأخلاقيات. ويتم عقد جلسة مغلقة للاستماع للعضو المتهم يقوم خلالها بالدفاع عن نفسه. وعلى اللجنة أن تقدم تقريرها في غضون ٣٠ يوما من إنهاء عملها بمساندة من ثلاثة أخماس من أعضائها. ويتم الإعلان رسميا عن قرار اللجنة من طرف رئيس المجلس.
فرنسا الجمعية الوطنية	لا توجد أية قيود بخصوص حصول الأعضاء على الهدايا، إلا أنه يتعين التصريح عنها. وعادة يقوم الأعضاء بإرجاع كل الهدايا ما عدا تلك التي يهديها أعضاء من الأسرة، لاجتناب أي مظهر من مظاهر قلة اللياقة.	لا توجد قيود على أسفار الأعضاء، ولكن ينبغي التصريح عنها إذا تم تمويلها من طرف جهة أخرى.	تقوم اللجنة المكلفة بالشفافية المالية في المجال السياسي (المشكلة من أعضاء عاديين وأعضاء بحكم القانون) بتقييم ملائمة سلوك الأعضاء وتقدم التقارير عن الخروقات الصادرة عن الأعضاء إلى الجمعية وإلى مكتب المدعي العام في حالة وقوع تغيرات كبيرة في التصاريح عن الممتلكات.	ينظر المجلس الدستوري في القضايا التي تحيلها اللجنة عليه. وإذا وجد المجلس أن عضوا تغاضى عن التصريح عن ممتلكاته أو عن الأموال المستخدمة في الحملات الانتخابية، يمكن له أن يعلن عن عدم أهلية ذلك العضو لترشيح نفسه للانتخابات لمدة سنة. وبذلك يعلن المجلس عن استقالة العضو المعني.
ألمانيا المجلس الفيدرالي "الديت"	يتعين التصريح عن كل الهدايا التي يصل مجموع قيمتها إلى ١٠,٠٠٠ مارك ألماني (٥,٤٢٥ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩). ولا توجد أية قيود على نوعية الهدايا التي يحصل عليها الأعضاء.	يتعين التصريح عن مصاريف الأسفار التي تدفعها جهات أخرى إذا وصل مجموعها إلى ١٠,٠٠٠ مارك ألماني (٥,٤٢٥ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩).	تعود الصلاحية إلى رئيس المجلس الفيدرالي بخصوص قضايا الأخلاق.	يتوفر الرئيس على وسيلة زجرية واحدة: الإعلان للعموم أن العضو الآثم قد خرق المقتضيات الخاصة بالأخلاق. ويأمر الرئيس بمصادرة الأموال الحزبية التي يتم جمعها بطريقة غير قانونية.

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	الهدايا	الأسفار	السلطات ذات الاختصاص	آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العقابية
انجر الجمعيـــــة الوطنية	مجهول	مجهول	تعود صلاحية النظر في التصاريح عن الممتلكات للجنة المكلفة بالحصانة	مجهول
الهند مجلس النواب	لا توجد قيود خارج العقوبات الزجرية ضد الرشوة المتضمنة في القانون الجنائي.	غير وارد	تبعا للقانون المتعلق بالفساد، يتم تعيين قضاة خاصين من طرف الولاية أو الحكومة المركزية للنظر في قضايا الفساد. ولا بد من يكون هؤلاء القضاة قد سبق لهم أن اشتغلوا كقضاة "للجلسات" أو كمساعدين لهم قبل تعيينهم.	يمكن لسلطات الولاية أو للمسؤولين على الأمن أن يأمروا بالتحقيق بشأن الشكاوي.ويقوم المكتب المركزي للأبحاث بالتحقيقات اللازمة. وتتراوح العقوبات ما بين ستة أشهر وخمس سنوات سجنا.
ايرلندا مجلس النواب	يتعين التصريح عن كل الهدايا التي تفوق قيمتها ٥٠٠ جنيه (٦٦٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) باستثناء الهدايا التي تأتي من الأسرة أو الأصدقاء لأغراض شخصية.	على الأعضاء أن يصرحوا عن أي سفر تفوق قيمته الإجمالية ٥٠٠ جنيه (٦٦٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩)، بما في ذلك كلفة السفر والوجبات الغذائية والتسلية. ولا يتعين التصريح عن الأسفار الشخصية التي يتكفل بها العضو شخصيا.	تم إحداث لجنة خاصة بمصالح الأعضاء ولجنة خاصة بالوظائف العمومية. وتقوم هذه الأخيرة بمراقبة السجل الخاص بمصالح الأعضاء وتتألف من مراقب المصاريف والمدقق العام للحسابات والوسيط ورئيس الغرفة السفلية وكاتب الغرفة العليا. ويشرف على هذه اللجنة وزير المالية والذي يمكنه تعويض أي عضو من أعضاء اللجنة إذا ما تبين أن هذا العضو قد تكون له علاقة بالموضوع قيد الدرس.	تقدم الشكاوي إلى كاتب اللجنة المكلفة بالوظائف العمومية. وإذا ثبتت التهم، تحال القضية على اللجنة بكاملها. ثم تقدم اللجنة تقريرها إلى اللجنة المكلفة بمصالح الأعضاء التي يمكنها تقديم ملتمس داخل المجلس. ويتوفر المجلس على ثلاث إجراءات عقابية: ١) يقوم المجلس بتدوين تقرير اللجنة، ٢) تقديم اللوم إلى العضو المعني، ٣) توقيف العضو لمدة لا تتعدى ٣٠ يوما. يقدم الأعضاء الذين صدر عنهم خرق للقانون إلى القضاء وفقا للقانون الجنائي.
إيطاليا مجلس النواب	ينبغي التصريح عن كل المساهمات والخدمات التي تفوق قيمتها ١٠ مليون ليرة (٥.٥٠٠ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) وعن اسم من يقدمها.	ينبغي التصريح عن كل المساهمات والخدمات التي تفوق ١٠ مليون ليرة (٥,٥٠٠ دولار أمريكي لسنة ١٩٩٩) وعن اسم من يقدمها.	تقدم التصاريح عن الممتلكات إلى رئيس الغرفة. وتقوم لجان إقليمية بالتصديق على التقارير. وتقرر الغرفة ككل ما إذا خرق الأعضاء الإجراءات المتعلقة بتضارب المصالح.	مجهول

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	الهدايا	الأسفار	السلطات ذات الاختصاص	آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العقابية
اليابان مجلس النواب	لا توجد أية قيود على الهدايا، ولكن يتعين على كل عضو أن يصرح عن مجموع مداخله السنوية.	لا توجد أية قيود على الأسفار، ولكن يتعين على العضو أن يصرح دخله السنوي العام.	اللجنة المكلفة بقواعد الأخلاق السياسية (المحدثة سنة ١٩٨٥)	مجهول
كوريا الجمعيـــــة الوطنية	تقضي القاعدة الأخلاقية ٥٨ بضرورة التصريح عن أية هدية أو أية مكافأة مالية تفوق قيمتها ١٠٠,٠٠٠ وون (٨٣ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) قد يتوصل بها أحد الأعضاء من طرف حكومة أجنبية، أو مواطن أجنبي أو هيئة أجنبية، وعليه أن يقدم تقريرا بذلك إلى كتابة الجمعية. ولا يجوز لأي عضو أن يتوصل بمكافآت يفوق مجموعها المقاييس العادية.	لا يجوز للعضو أن يقبل مصاريف الأسفار التي تتعدى قيمتها المقاييس العادية.	تقوم اللجنة التابعة للجمعية المكلفة بأخلاق الموظفين العموميين بمراقبة التصاريح عن الممتلكات، كما تتمتع اللجنة بالسلطة على القواعد الأخلاقية. ويتعين تسليم التقارير الخاصة بالتصاريح المالية إلى كتابة الجمعية.	يقضي الدستور الكوري بأنه "يمكن للجمعية الوطنية أن تراجع أهلية أعضائها وأن تتخذ الإجراءات التأديبية في حقهم عند الضرورة. ويتعين التصويت بثلثي الأعضاء من مجموع أعضاء الجمعية الوطنية أو أكثر لطرد أي عضو منها". (المادة ٦٤).
المكسيك مجلس النواب	لا يحق للأعضاء ولعائلاتهم أن يقبلوا بصفة مباشرة أو عن طريق الآخرين السندات القابلة للتداول، أو العقارات أو سندات الملكية من أي نوع كهدايا، مهما كانت قيمتها، ومن أي شخص أو أية جهة أو مؤسسة قد تتأثر مصالحها من جراء قضية قيد الدرس داخل الكونغرس، أو قد تؤدي بأحد الأعضاء إلى وضعية تضارب في المصالح. ويمكن قبول الهدايا الأخرى التي لا تفوق قيمتها أجر العضو بأكثر من ١٠ مرات.	مجهول	تسلم التقارير الخاصة بالتصاريح المالية إلى كاتب المراقب العام في الولاية.	تقدم الشكايات ضد الأعضاء إلى مكتب الأمانة والتنمية الإدارية. ويحدد مجلس النواب طريقته الخاصة لضبط وبحث الأسباب التي تؤدي بعضو ما إلى عدم القيام بواجباته. وهناك ست إجراءات تأديبية: ١- التحذير العلني أو الشخصي ٢- التأنيب العلني أو الشخصي ٣- التوقيف ٤- الطرد من الغرفة ٥- الغرامة المالية أو ٦- المنع المؤقت من تحمل المسؤولية.

الدولة	أنظمة الأخلاق وشروط التصريح عن الممتلكات			
	الهدايا	الأسفار	السلطات ذات الاختصاص	آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العقابية
بولندا الجمعية الوطنية	لا قيود بخصوص الهدايا، باستثناء ما تقتضيه القوانين الخاصة بالرشوة في إطار القانون الجنائي. لا تشترط الإشارة إلى الهدايا في التصريح عن الممتلكات.	لا قيود على مصاريف الأسفار، باستثناء ما تقتضيه القوانين الخاصة بالرشوة في إطار القانون الجنائي. ولا تشترط الإشارة إلى مصاريف الأسفار في التصريح عن الممتلكات.	تقدم التصاريح عن الممتلكات إلى رئيس الغرفة. ويعود الاختصاص بخصوص سلوك الأعضاء إلى اللجنة المكلفة بشؤون اللوائح التنظيمية والنواب.	تقدم الشكايات ضد الأعضاء إلى رئيس الجمعية الذي يحيلها على اللجنة. وقد توصي اللجنة باتخاذ واحدة من الإجراءات التالية: ١- توبيخ العضو، ٢- تحذير العضو، ٣- تأنيب العضو. ويتعين الحصول على تصويت ثلثي الحاضرين من أعضاء الجمعية للمصادقة على الإجراءات العقابية.
جنوب إفريقيا الجمعية الوطنية	لا بد من التصريح للعموم عن الهدايا التي تفوق قيمتها ٣٥٠ راند (أو ما يعادل ٥٨ دولار أمريكي بقيمة سنة ١٩٩٩) والتي تأتي من مصدر واحد داخل السنة الواحدة.	لا بد من التصريح للعموم عن الأسفار إلى الخارج، اللهم إذا تعلق الأمر بأسفار يقوم العضو بتمويلها بنفسه أو بأسفار شخصية أو بأسفار لأجل الأعمال لا علاقة لها بمهمة العضو.	يعين أمين السجل من طرف اللجنة المشتركة المكلفة بمصالح النواب والتي تضم في عضويتها ممثلو الأحزاب في الجمعية على أساس النسبية. ويتمتع أعضاء اللجنة بإمكانية لا محدودة للاطلاع على الوثائق المسجلة بما في ذلك تلك التي يسمح لأعضاء الجمعية بكتمانها عن الرأي العام.	يحق لأي شخص أن يتقدم بشكوى إلى اللجنة المشتركة التي تعقد جلسات مغلقة تتاح من خلالها الفرصة للمشتكي وللعضو بأن يعرضا دلائلهما. ثم تقوم اللجنة بإعداد تقرير عمومي. وللجنة حرية التصرف في تطبيق عدد من الإجراءات التأديبية في حق الأعضاء الذين يخالفون مقتضيات مدونة الأخلاقيات. وقد تأخذ هذه الإجراءات شكل غرامات وعقوبات إضافية قد تصل إلى توقيف لمدة أسبوعين وحرمان العضو من تعويضاته لمدة شهر.
إسبانيا مؤتمر النواب	مجهول	مجهول	يحيل رئيس الغرفة، باتفاق مع مكتب الغرفة، الشكايات على اللجنة المكلفة بميثاق النواب. وتصب اللجنة اهتمامها الأول على القضايا المتعلقة بعدم الانتساب. أما القضايا المرتبطة بالتصريح عن الممتلكات فهي من اختصاص رئيس الغرفة.	على اللجنة أن تستجيب للشكوى في غضون ٣٠ يوما بعد شهر من الاستماع إلى المتضرر. وقد يتم الاستماع كتابة أو شفويا أمام اللجنة. ثم يقوم المجلس برمته بالتصويت على تقرير اللجنة المكتوب. ويعاقب العضو الذي يخالف القواعد المتعلقة بعدم تناسب المصالح بالتوقيف. ويتوفر العضو على فترة ثمانية أيام للاختيار بين الوظيفة غير المتناسبة والعضوية في الهيئة التشريعية.

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	الهدايا	الأسفار	السلطات ذات الاختصاص	آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العقابية
السويد البرلمان	مجهول	مجهول	تتمتع اللجنة المكلفة بمراجعة الانتخابات بسلطة تحديد أهلية عضو أو مساعده وطرده إن اقتضى الحال. وحسب التوجيهات المتعلقة بالانتخابات في السويد، يتم تحديد عدد المساعدين على أساس التمثيلية النسبية لكل حزب. ويقوم المساعد بتحمل مسؤولية العضو في البرلمان إذا ما عين هذا الأخير رئيسا للبرلمان أو عضوا في الحكومة.	مجهول
تايوان الجمعية التشريعية	يتعين التصريح عن كل الهدايا	مجهول	تقدم التصاريح المالية إلى لجنة المراقبة، وهو جهاز شبه حكومي يقوم رئيس الجمعية بتعيين أعضائه بموافقة الغرفة العليا. وتتمتع اللجنة بسلطة التقرير بخصوص مسؤولية الأعضاء في خرق المقتضيات المتعلقة بالتصريح عن الممتلكات.	يمكن للجنة المراقبة أن تفرض غرامة على الأعضاء في حالة مخالفة مقتضيات التصريح. وإذا امتنع الأعضاء عن أداء الغرامة، تحيل اللجنة القضية على المحاكم.
المملكة المتحدة مجلس العموم	يتعين التصريح عن الهدايا المادية التي تفوق قيمتها ١٢٥ جنيه استرليني أو عن المكافآت التي تفوق قيمتها نسبة ٠,٥ من أجر العضو أو أجر زوجته (٢٧٨ دولار أمريكي لسنة ١٩٩٨). ولا يشترط التصريح عن الهدايا والمكافآت الأخرى إذا لم تكن مرتبطة بأي شكل من الأشكال بالعضوية في المجلس (الفقرة ٢٦).	على الأعضاء أو أزواجهم أن يصرحوا عن مصاريف الأسفار إلى الخارج التي لا يتكفل بها الأعضاء أو الصناديق العمومية بصفة كلية (الفقرتان ٢٧-٢٨). ويتعين التصريح عن مصاريف الاستقبال والسفر داخل المملكة المتحدة (الفقرة ٢٤). وتستثنى المؤتمرات التي يؤدي منظموها مصاريف معقولة لفائدة الأعضاء (الفقرة ٢٥).	يعين مفوض برلماني مكلف بالمقاييس الأخلاقية وكذلك لجنة دائمة مكلفة بالمقاييس والامتيازات بموجب دليل القواعد المتعلقة بسلوك الأعضاء. ولا يعد المفوض موظفا دائما بالمجلس. وتحدد العضوية في اللجنة على أساس التمثيلية النسبية للأحزاب.	على الأعضاء أو المواطنين أن يحيلوا شكاياتهم كتابة إلى المفوض. وإذا كانت الدلائل كافية، يقوم المفوض بالتحريات الأولية ويقدم خلاصته إلى اللجنة. ثم تقوم اللجنة ببحث رسمي وتقرر ما إذا ستفتح هذه العملية إلى الرأي العام. وتوصي اللجنة بإجراءات أخرى إلى المجلس. ويمكن للمجلس أن يعاقب الأعضاء بتوقيف تعويضات الأعضاء أو التوقيف المؤقت عن مهامهم داخل المجلس.

الدولة	أنظمة الأخلاق و شروط التصريح عن الممتلكات			
	الهدايا	الأسفار	السلطات ذات الاختصاص	آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العقابية
الولايات المتحدة مجلس النواب	يمنع الدستور على المسؤولين الفيدراليين الحصول على الهدايا من الحكومات الأجنبية (أو من ممثلي الحكومات الأجنبية) (المادة ١، الجزء ٩، الفصل ٨). ويعفي القانون المتعلق بالهدايا و الأوسمة الأجنبية تلك الهدايا التي تقدم لهم بصفتها هدايا "للمجاملة" (والتي تقل قيمتها عن ٢٤٥ دولار أمريكي لسنة ١٩٩٨). ويحرم القانون الداخلي للمجلس رقم XXVI (المعدل سنة ١٩٩٩) على الأعضاء وعلى موظفي المجلس قبول الهدايا التي قد تؤدي إلى تعارض بين المصالح. ويمكن قبول الهدايا الصغيرة الأخرى كوجبات الطعام على ألا تفوق قيمتها ٥٠ دولار. ولا يجوز للهدايا الآتية من نفس المصدر (سواء تعلق الأمر بفرد أو بمؤسسة) أن يفوق مجموع قيمتها المتراكمة ١٠٠ دولار في السنة الواحدة. ويجوز قبول الهدايا التي يقدمها أفراد من الأسرة أو الأصدقاء. ويبغي التصريح عن كل الهدايا.	يسمح القانون الداخلي للمجلس رقم XXVI (١٩٩٨) للأعضاء وللموظفين بالسفر على حساب مصادر خاصة في إطار حولات دراسية والاجتماعات والمناسبات التي تتلى فيها الخطب وتظاهرات مشابهة أخرى لها ارتباط بمهامهم الرسمية ويمكن لهم أيضا أن يقبلوا تغطية مصاريف السفر لأزواجهم أو لطفل مرافق واحد. وتحصر مدة السفر في ٤ أيام، و٧ أيام بالنسبة للسفر إلى الخارج. كما يمكن قبول المصاريف المتعلقة بالنقل والإقامة التي لا علاقة لها كليا بالمهام الرسمية كالحملات والأنشطة الدينية أو التجارية الخارجية. ويتعين التصريح عن كافة المصاريف المرتبطة بالسفر. ويمنع على المسجلين ضمن مجموعات الضغط أن يوفروا مصاريف النقل والمصاريف الأخرى المرتبطة للأعضاء أو للموظفين. (أنظر القانون التنظيمي الفيدرالي بخصوص مجموعات الضغط). أما مصاريف السفر المسموح بها والتي تؤدي عنها مؤسسات أجنبية فهي محدودة في المبادلات الثقافية المشتركة (القانون الداخلي للكونغرس ٢٢، الجزء ٢٤٥٨أ).	تعالج القضايا المرتبطة بالأخلاقيات داخل مجلس النواب من طرف اللجنة المكلفة بمقاييس السلوك الرسمي. ويتوزع أعضاء اللجنة بصفة متساوية بين الحزبين، وتضم اللجنة ١٠ أعضاء (اللائحة التنظيمية X، ١٩٩٩)، (أسست اللجنة سنة ١٩٦٧، مجلس النواب ٤١٨، الدورة ٩٠، في اجتماعها الأول).	يمكن للأعضاء أن يقدموا شكوى إلى اللجنة كتابة ومؤرخة مع تقديم القسم. (ويمكن لغير الأعضاء أيضا أن يقدموا شكوى إلى اللجنة، ولكن شريطة أن يشهد عضو بأن الشكوى تستحق أن تأخذ بعين الاعتبار). وإذا أقرت اللجنة بتصويت أغلبية أعضائها بأن الشكوى "تستحق المزيد من البحث"، تشكل لجينة من ٤ إلى ٦ أعضاء لإقرار فيما إذا حصلت مخالفة فعلا. وإذا كان الأمر كذلك، تعين لجينة أخرى منفصلة للتأكد من صحة الاتهامات. وإذا كان الأمر كذلك، تجتمع اللجنة بأكملها من جديد لإصدار تقرير وتحديد الإجراءات العقابية التي توصي بها للمجلس. وتتراوح العقوبات بين الرقابة والتأنيب والغرامة والحرمان أو الحد من الامتيازات والطرد في أقصى الحالات. ويقتضي الدستور الحصول على أغلبية من ثلثي أعضاء المجلس بأكمله لإصدار قرار الطرد. تمت المصادقة على آليات تقديم الشكاوي والإجراءات العقابية المعمول بها حاليا من طرف الكونغرس في دورته ١٠٥ سنة ١٩٩٧.

حواشي سفلية

[1] خطاب أمام ندوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الفساد وحسن التدبير، باريس، ١٥ مارس ١٩٩٥. تمت إعادة الطبع من طرف جيرمي بوب – Jeremy Pope – تحت عنوان

National Integrity Systems : The TI Source Book – Berlin - Transparency International 1996 p i.

[2] فيليب هيمان "الديمقراطية والفساد"، Heymann - Democracy and Corruption
Philip B. - *Fordham International Law Journal vol. 20 – December 1996 – p. 323.*

[3] خطاب أمام ندوة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الفساد وحسن التدبير، باريس، ١٥ مارس ١٩٩٥.

[4] جورج مودي–استيوارت، "كلفة الفساد الكبير"، *الإصلاح الاقتصادي اليوم* (مركز الاقتصاد السياسي الدولي) رقم ٤، ١٩٩٦، الصفحة ١٩. George Moody-Stuart

[5] جورج مودي–استيوارت، "كلفة الفساد الكبير"، *الإصلاح الاقتصادي اليوم* (مركز الاقتصاد السياسي الدولي) رقم ٤، ١٩٩٦، الصفحة ١٩. George Moody-Stuart

[6] Petter Langseth and Rick Stapenhurst – National Integrity Systems – Country Studies واشنطن – معهد التنمية الاقتصادية للبنك الدولي، ١٩٩٧، الصفحة ٥. حسب الكاتبين، تتضمن الأعمدة السبع الأخرى لمناهضة الفساد على المستوى الدولي: الإرادة السياسية، الإصلاح الإداري، العدالة، المؤسسات المكلفة بالمراقبة، وعي الرأي العام، وسائل الإعلام والقطاع الخاص.

[7] يؤكد المركز البرلماني الكندي في نفس الاتجاه: "يتعين على البرلمانيين أن يعطوا المثال، وأن يضمنوا استقامتهم وسلامة برلمانهم، لكي يصبح عنصرا يتمتع بالمصداقية في مجال الحكم ومراقبة الفساد". أنظر: *مراقبة الفساد: دليل البرلماني (أوطاوا، كندا: المركز البرلماني، ١٩٩٨)، الصفحة ٥.*

[8] حسب استطلاع للرأي في شهر مايو ١٩٩٨: يعتبر الأستراليون أن نزاهة وأخلاقيات البرلمان الفيدرالي وبرلمانات الولايات ليست أحسن إلا بقليل من نزاهة وأخلاقيات بائعي السيارات... وتعتقد نسبة ٧ في المائة من الأستراليين فقط أن أعضاء المجلس الفيدرالي ومجالس الولايات يتمتعون بمستوى عال من النزاهة والأخلاقيات... (وقد حطمت هذه التصنيفات لأعضاء الهيئات التشريعية الأسترالية كل الأرقام القياسية الضعيفة).
المصدر: استطلاع تحت عنوان "نزول السياسيين إلى أسفل الدرجات من النزاهة والأخلاقيات — بائعو السيارات وحدهم يصنفون في الأسفل"، عن مركز البحث روي موركن.
Roy Morgan Research Center Pty Ltd – Finding 3088 - 21 May 1988
يمكن الحصول على الاستطلاع بالعنوان الإلكتروني التالي:
http://www.roymorgan.co.au/polls/1998/3088/.

[9] المصدر: *The Bulletin* – ١٤ أكتوبر ١٩٩٧. مقتبس من تقرير الدكتور آندرو بريان المعنون: "مدونة السلوك للبرلمانيين؟" وهو تقرير تم إعداده لبرلمان أستراليا في ١٤ سبتمبر ١٩٩٨ – (الصفحة ٥). أنظر العنوان الإلكتروني:
http://www.aph.gov.au/library/pubs/rp/1998-99rp02.htm.

[10] نعم، حسب Transparency International "من المؤكد أن يواجه المشرعون أصنافا متعددة من المصالح التي قد تكون متضاربة فيما بينها". جورج كارني، أنظر ورقة عمل المعنونة: "تضارب المصالح: المشرعون والوزراء والموظفون العموميون"
Berlin: Transparency International Working Paper; 1998; para. 2; p. 1.

[11] مع ارتفاع نسبة التغطية الإعلامية لنشاط الهيئات التشريعية ونظرا لتطور تكنولوجية الاتصال، أصبحت احتمال اكتشاف السلوكيات المشينة الصادرة عن البرلمانيين أسهل بكثير بالنسبة لوسائل الإعلام. هكذا قد يبدو للرأي العام أن المشرعين أصبحوا أكثر فسادا مما كانوا عليه في الماضي ولو أن ذلك ليس صحيحا. وهذا ما يتضح من ملاحظات آلن روزنطال الذي يؤكد أن الهيئات التشريعية للولايات أضحت "أقل فسادا بكثير مما كانت عليه في عهود سابقة". أنظر:
Drawing the Line: Legislative Ethics in the States – Lincoln; NE: University of Nebraska Press 1996 – p. 5. See also Carney : Conflicts of Interest – para. 1 p. 4.

[12] لأن التلميح إلى تضارب المصالح قد يؤدي في حد ذاته إلى نفور الرأي العام من المشرع المعني بالأمر بل وحتى من المؤسسة التشريعية برمتها. وهناك في الولايات المتحدة مثال وثيق الصلة بالموضوع. تمت مقاضاة مايكل إسبي، وزير الفلاحة في حكومة الرئيس كلينطن على أساس ٣٩ تهمة بالسلوك المخل للأخلاق سنة ١٩٩٤، واضطر إلى الاستقالة. وكان قد اتهم بخرقه للقواعد المتعلقة بتضارب المصالح لأنه حصل على هدايا اعتبرت، حسب صك الاتهام، أنها قدمت له "لأجل أو بسبب" أعمال رسمية. وبالرغم من تبرئته من كل الاتهامات، كانت لاستقالته مضاعفات سلبية وخيمة على وظيفته وعلى الإدارة ككل، ولو أنه لم يقترف أية جناية. وكما لاحظ المدعي العام بشأن هذه النازلة: "قد يكون الاشتباه في تضارب المصالح محط إدانة بنفس القوى التي تكون فيها الرشوة بالنسبة للرأي العام." أنظر جريدة الواشنطون بوست ٣ ديسمبر ١٩٩٨، الصفحة A1.

[13] وقع الاختيار على هذه البلدان ٢٢ لأنها تتضمن الديمقراطيات القائمة والناشئة على حد سواء من كل بقاع العالم. وقد تم التخلي عن بعض الدول من الدراسة لكونها لا تتوفر على أنظمة للأخلاقيات موجهة بالأساس إلى المشرعين، ولو أنها تتوفر على برامج لمكافحة الفساد (كتلك التي تستهدف الموظفين العموميين). ونظرا لصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بقواعد الأخلاقيات في المجال التشريعي، فإن البلدان التي وقع عليها الاختيار هي تلك التي سهل الحصول فيها على المعلومات الضرورية. وهنا وجب تقديم التوضيح التالي: تعتمد هذه الدراسة على مصادر أولية وثانوية للمعطيات. ولأن هذه المصادر توفر مستويات متباينة في الدقة والتفاصيل، فإن المقارنة المباشرة بين البلدان كانت صعبة. وعلى القراء الذين يودون استعمال هذه الوثيقة لتأسيس قواعد شكلية للأخلاقيات أن يحصلوا على الوثائق الأصلية. ويمكن للمعهد الوطني الديمقراطي في العديد من الحالات أن يقدم المساعدة للحصول على مثل هذه المعلومات.

[14] المبادئ السبع هي كالتالي: حب الغير، الاستقامة، الموضوعية، المسائلة، الشفافية، النزاهة والريادة. المصدر: مدونة السلوك لأعضاء البرلمان، ١٩ يوليو ١٩٩٥. للمزيد من المعلومات أنظر العنوان الإلكتروني:
http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/cm199697/cmselect/cmstand/688/code.htm

[15] دليل الأخلاقيات في المجلس (١٩٩٢)، الصفحة ١. أضيفت مدونة السلوك العام للمجلس إلى القانون الداخلي للمجلس سنة ١٩٦٨. للحصول على المزيد من المعلومات أنظر العنوان الإلكتروني:
http://www.house.gov/ethics/Ethicforward.html.

[16] تمت المصادقة عليها سنة ١٩٩٥. نص المدونة موجود على العنوان التالي:
http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/cm199697/cmselect/cmstand/688/code.htm

[17] مدونة السلوك المتعلقة بالمصالح المالية المصادق عليها في ٢١ مايو ١٩٩٦. الفقرة ١.

[18] أنظر مثلا جون أوهر، "مؤسسات الاستقامة: الموازنة بين القيم والمراقبة في إطار نظام الحكم الديمقراطي"، من كتاب *الاستقامة في الشؤون العامة*، الجزء الأول، رقم ١. (Winter 1999) صفحات ٩٤-١٠٦. لجنة التسيير العمومي، لائحة الشروط الأخلاقية. (مشروع) ١٩٩٧. تقرير الدكتور آندرو بريان: "مدونة السلوك للبرلمانيين؟" تقرير تم إعداده لفائدة برلمان أستراليا في ١٤ سبتمبر ١٩٩٨، الصفحة ٣. يوجد على العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.aph.gov.au/library/pubs/rp/1998-99/99rp02.htm.

[19] خلافا لأغلب المشرعين في البلدان الأخرى، لا يتمتع أعضاء الكونغرس الأمريكي بحصانة شاملة من المتابعات الجنائية. ويحق للمدعين العامين أن يوجهوا الاتهام للأعضاء دون تصويت مسبق من طرف الكونغرس. في هذا الصدد يمكن الاستشهاد بمثال فضيحة ABSCAM في سنوات ١٩٧٨-١٩٨١، حيث قامت بعض العناصر السرية من ف.ب.أي. بعرض الأموال أو امتيازات أخرى على موظفين سامين مقابل بعض الخدمات الخاصة. وأدت اللقاءات بينهم والتي تم تصويرها على أشرطة الفيديو إلى إدانة عضو من مجلس الشيوخ وأربعة أعضاء من مجلس النواب بتهمة التعاطي للرشوة والتآمر. أما الكونغرس، فقد قام بطرد أحد الأعضاء فيما قدم الأعضاء الأربعة الآخرين استقالتهم قبل أن يقرر الكونغرس بطردهم عن طريق التصويت.

[20] "مدونة السلوك ودليل القواعد المتعلقة بسلوك الأعضاء: الجزء ٣: القاعدة المرتبطة بمناصرة القضايا داخل المجلس" المادة ٥٤.
http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/cm199697/cmselect/cmstand/688/code3.htm.
أنشأت القاعدة المرتبطة بمناصرة القضايا داخل المجلس لمواجهة فضيحة ١٩٩٤ حيث قام صحفي عن جريدة *لندن تايمز* بانتحال شخصية ممثل شركة خاصة واقترح مبلغ ألف جنيه استرليني على ٣٠ عضوا في البرلمان مقابل طرح سؤال في جلسة لمجلس العموم. وقبل عضوان عن حزب المحافظين هذا العرض. وجاء موقفهم هذا بعد سلسلة من الفضائح المرتبطة بتعارض في المصالح وقع فيها عدد من أعضاء البرلمان. وكرد على ذلك، قرر جون مايجر، الذي كان يشغل منصب الوزير الأول آنذاك، إحداث اللجنة المكلفة بمقاييس الحياة العامة تحت رئاسة المحترم لورد نولان. وفي مايو ١٩٩٥، أصدرت لجنة نولان تقريرا ينادي بالضرورة الملحة لمراجعة جذرية للقواعد التي تضبط سلوك أعضاء مجلس العموم ويطالب بإحداث مؤسسة المفوض البرلماني المستقل المكلف بالمقاييس ولجنة جديدة تتكلف بامتيازات الأعضاء. أنظر تقرير *البعثة الدراسية حول الأخلاقيات في ايرلندا والمملكة المتحدة*، الذي أعده المعهد الوطني الديمقراطي بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٩٦، الصفحة ٢٠.

[21] حسب دليل مجلس النواب الأمريكي المتعلق بالأخلاقيات (١٩٩٢)، "إن المصطلح محدود المعنى، وهو يعبر عن حالة يكون فيها تعارض فيما بين سلوك موظف ومصالحه الاقتصادية الخاصة." الصفحة ٨٧.

[22] أثار التعريف لمصطلح "تضارب المصالح" الذي يعتمد فقط على تأويل مالي بعض الانتقادات. وحسب جورج كاربي عن Transparency International "إن هذا التعريف الضيق لتضارب المصالح يحول دون اعتبار أصناف متعددة من المصالح غير المالية كالعضوية في الهيئات أو الجمعيات الرياضية والخيرية والثقافية والبيئية ... ويؤدي التغاضي عن المصالح غير المالية إلى إمكانية وقوع اختلال أكبر في عملية أخذ القرارات الحكومية." كاربي، "تضارب المصالح" الفقرة ٢، الصفحة ٤. أنظر أيضا بريان، "مدونة السلوك للبرلمانيين؟" الصفحة ٩.

[23] "مدونة السلوك ودليل القواعد المتعلقة بسلوك الأعضاء: الجزء ٢: التصريح عن مصالح الأعضاء" المادة ٣٧. النص موجود في:
http://www.parliament.the-stationery-office.co.uk/pa/cm199697/cmselect/cmstand/688/code2.htm.

[24] "الشفافية والمصالح المالية لأعضاء البرلمانات بالاتحاد الأوربي"، (لوكسمبورغ: البرلمان الأوربي، المدير العام للأبحاث، ١٩٩٦)، الصفحة ٢٤.

[25] أنظر مثلا "المدونة الوزارية: مدونة السلوك وتوجيهات بخصوص الإجراءات الخاصة بالوزراء"، مكتب الحكومة، يوليو ١٩٩٧.

[26] للمزيد من المعلومات، أنظر كاري، "تعارض المصالح: المشرعون والوزراء والموظفون العموميون"، الفقرة ٣أ، الصفحة ٢.

[27] تعتبر الهيئات التشريعية المتنوعة في مختلف الولايات مثلا توضيحيا بالرغم من أنها لم تدرج في دراسة المعهد الوطني الديمقراطي، ومن بين ٥٠ ولاية، عشرة منها فقط تتوفر على هيئة تشريعية تشتغل بصفة دائمة. أنظر روزنطال، *رسم الخط*، الصفحة ٧٨.

[28] كاري، "تعارض المصالح: المشرعون والوزراء والموظفون العموميون"، الفقرة ٣ب، الصفحتان ٧-٨.

[29] أثارت هذه الممارسة الانتقاد الواسع عندما اطلع الرأي العام الكندي على المصالح المشبوهة للوزير الأول الكندي جان كريتين بواسطة تحقيق نشر في الصحافة. وقام أحد البرلمانيين بانتقاد النظام الكندي، خاصة وأن هذا النظام يزكي تبعية المستشار في الأخلاقيات (المسؤول عن مدونة الأخلاقيات) للوزير الأول. "أود أن أعرف هل يملك كريتين الأسهم، وكيف يمكن للمستشار في الأخلاقيات أن يقوم بتحقيق مستقل مع الوزير الأول مع أنه يقدم تقريره لهذا الشخص بذاته." أنظر جريدة ناشنل بوست، ٣ مايو ١٩٩٩.

[30] في ألمانيا، بإمكان المواطنين أن يحصلوا على المعلومات حول المناصب التي يشغلها الأعضاء خارج الهيئة التشريعية. ولكن لا يتم الإعلان عن المداخيل المحصلة من تلك المناصب. في حديث مع ولفغانغ زيه، العضو في البرلمان الألماني، ٢٧ فبراير ١٩٩٧.

[31] أنظر بيتر لانكسيث، ريك ستابينهورست وحيريمي بوب، "دور نظام وطني للأخلاقيات في محاربة الفساد"، (واشنطون: معهد التنمية الاقتصادية للبنك الدولي، ١٩٩٧)، الصفحات ١٨-٢١. أنظر أيضا فرانك فوغل، "صحافة حرة في عهد الفساد: الدور الحاسم لوسائل الإعلام في السعي إلى شفافية ومسائلة أكبر (برلين: Transparency International – ١٩٩٧).

[32] قام طيد فان دير ميد وباري شوارتز، وهما عضوان بلجنة مجلس النواب الأمريكي الساهرة على مقاييس السلوك العام، بتصوير حالة وسائل الإعلام التي يصيبها "الجنون" حينما يتعلق الأمر بتقديم التقارير عن التصاريح المالية للعموم. مذكرة المعهد الوطني الديمقراطي، ٢٤ يوليو ١٩٩٨.

[33] يمكن لأعضاء الكونغرس الأمريكي أن يتوصلوا بالهدايا بأية قيمة كانت من عضو في عائلاتهم أو من صديق شخصي قريب.

[34] للمزيد من المعلومات حول الحصانة البرلمانية، أنظر موقع الانترنيت للاتحاد الدولي للبرلمانات في العنوان التالي:
http://www.ipu.org.

[35] "الحصانة البرلمانية في الدول الأعضاء للمجموعة الأوربية وفي البرلمان الأوربي" (لوكسمبورغ: البرلمان الأوربي، المدير العام للأبحاث، ١٩٩٣)، الصفحة ٥.

[36] في نفس الوثيقة، الصفحة ٥.

[37] بريان، "مدونة السلوك للبرلمانيين؟"

[38] سوباش س. كاشياب، "CBI : دوره، الشرعية والمستقبل"، عن *الملاحظ للأعمال والسياسة* (دلهي الجديدة)، ٣ سبتمبر ١٩٩٧، الصفحة ٩.

[39] القوانين ١٥٢ (١٩٩٧)، ٨٧٨ (١٩٩٧) و ٤١ (١٩٩٩).

[40] اقترح البرلمان الكندي أيضا نفس النموذج. وبينما كانت هذه الدراسة قيد الطبع، كان البرلمان على وشك اتخاذ القرار بهذا الشأن. أنظر: *التقرير الثاني للجنة المشتركة الخاصة حول مدونة للسلوك بمجلس الشيوخ ومجلس العموم، مجلس العموم، كندا*. أنظر: http://ww.parl.gc.ca/committees352/sjcc/reports/02_1997-03/sjcc-02-cov-e.html.

[41] دينيس ف. طومسون، *الأخلاقيات السياسة والوظيفة العمومية* (Cambridge: MA: Harvard University Press - 1987) الصفحة ١٠٨.

[42] مذكرة المعهد الوطني الديمقراطي، ٢٤ يوليو ١٩٩٨.

[43] رسالة من اليزابيث فيلكين، المفوضة البرلمانية المكلفة بالمقاييس، ١٥ فبراير ١٩٩٩.

[44] بريد إلكتروني من روبرت بنصن، مدير العمليات، مكتب المستشار في الأخلاقيات، ٢٨ يناير ١٩٩٩.

[45] موقع الانترنيت للجنة: http://www.house.gov/ethics/committeeAddress.htm.

[46] المصدر: مذكرة استشارية للجنة مجلس النواب الأمريكي المكلفة بالسلوك العمومي، ٢٢ يناير ١٩٩٩. http://www.house.gov/ethics/m_Gift_Rule_1999.html.

[47] بريان، "مدونة السلوك للبرلمانيين؟"، الصفحة ١٣.

[48] أنظر على سبيل المثال: "ورقة موجزة حول الأخلاقيات وحسن التسيير"، مائدة مستديرة حول موضوع الأخلاقيات على المستوى الجهوي، ماشاتو لودج، بتسوانا، ١٦-١٧ أكتوبر ١٩٩٨ (واشنطون: المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية)، الفقرة ٢,١-٢، *الأنظمة الوطنية للأخلاقيات: The TI Sourcebook pp. Vii. 4-5.* "الأخلاق في الخدمات العمومية: القضايا الراهنة والممارسة"، OECD/PUMA N. 14. Paris 1996 – p. 14.

[49] برنارد رامو، *القوانين والقواعد الأخلاقية في الولايات المتحدة: تقرير عن اجتماع لوفد برلماني من موزمبيق مع خبراء أمريكيين في مجال الأخلاقيات*، (واشنطون: المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، يونيو ١٩٩٥)، الصفحة ٦.

[50] الاتحاد الدولي للبرلمانات. أنظر: http://www.ipu.org